ضمير الفصل

بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب السنَّة

إعـداد

دكتور/ إسلام أبو النصر علي حسيبة
أستاذ النحو والصرف المساعد
بكلية الآداب - جامعة السويس

١٤٤٦هـ- ٢٠٢٥م

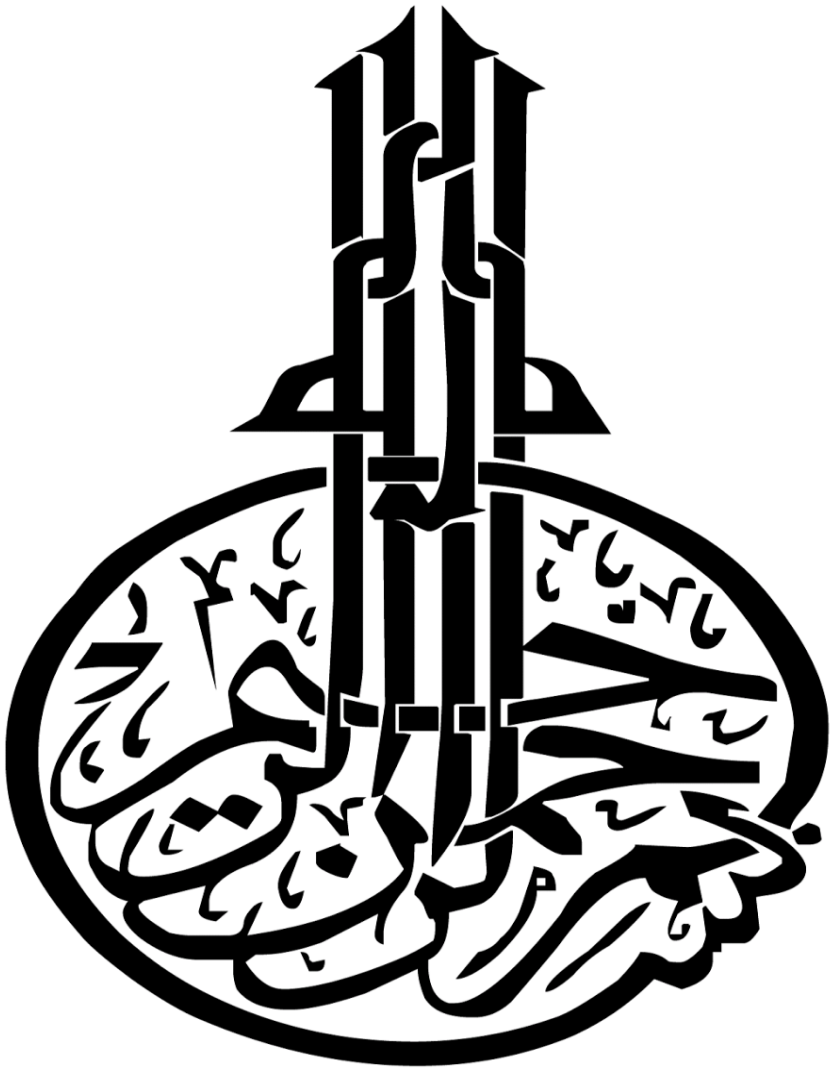

ضمير الفصل بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة

إسلام أبو النصر علي حسيبة
قسم اللغة العربية (شعبة النحو والصرف)، كلية الآداب، جامعة السويس، السويس، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني:
Eslam.Hasiba@arts.suezuni.edu.eg

الملخص:

هذا البحث تناول قضايا ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستة، عرضًا وتحليلًا، ومن ثَمَّ اشتمل علىٰ مقدِّمة وخاتمة يتوسطهما ستة مباحث: المبحث الأول تحدَّث عن تعريف ضمير الفصل وتسميته، والمبحث الثاني بَيَّن: هل لضمير الفصل محل من الإعراب أم لا، والمبحث الثالث عالج وظائف ضمير الفصل، والمبحث الرابع تناول بالتحليل شروط ضمير الفصل، والمبحث الخامس عُنِيَ ببيان الضمير المتعيِّن كونه فصلًا أو المحتمِل كونه للفصل أو لغيره، والمبحث السادس وُسِمَ بـ "أحكام ضمير الفصل". وكان سَيرُ هذه المباحث علىٰ المنهج الوصفي المعتمد علىٰ التحليل والإحصاء.

ومن أهم نتائج البحث ما يلي:

- خطأ النقل عن بعض علماء النحو واللغة في بعض المسائل المتعلِّقة بضمير الفصل.

- المعرفة الواقعة قبل ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستَّة- خمسة أنواع: إمَّا الضمير وإمَّا العلم وإمَّا اسم الإشارة وإمَّا المعرَّف بـ(أل) وإمَّا المُضاف إلىٰ معرفة.

- المعرفة الواقعة بعد ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستَّة- أربعة أنواع: إمَّا العلم وإمَّا الاسم الموصول وإمَّا المعرَّف بـ(أل) وإمَّا المُضاف إلىٰ معرفة.

الكلمات المفتاحية:

النحو العربي، الضمير، ضمير الفصل، الحديث الشريف.

The distinctive pronoun in grammatical rule and usage in the hadiths of the six books

Eslam Abo El Nasr Ali Hasiba

Department of Arabic language (Grammar and morphology Branch), Faculty of Arts, Suez University, Suez, Arab Republic of Egypt.

Email: Eslam.Hasiba@arts.suezuni.edu.eg

***Abstract**:*

This research deals with the issues of the distinctive pronoun in the hadiths of the six books, in presentation and analysis; therefore, it includes an introduction, a conclusion, and six sections. The first section discusses the definition of the distinctive pronoun and its naming. The second section explains whether the distinctive pronoun has a syntactic position or not. The third section deals with the functions of the distinctive pronoun. The fourth section analyzes the conditions of the distinctive pronoun. The fifth section is concerned with explaining the pronoun that is necessarily the distinctive pronoun or potentially the distinctive pronoun or something else. The sixth section is titled "Rules of the distinctive pronoun". These sections utilizes the descriptive method depending on analysis and statistics.

The most important results of the research are the following:

- There is an error in the transmission from some grammarians and linguists in some issues related to the distinctive pronoun.

- The definite noun that comes before the separating pronoun in the hadiths of the six books is five types: either the pronoun, the proper name, the demonstrative pronoun, the noun defined by (أل), or the noun added to the definite noun.

- The definite noun that comes after the separating pronoun in the hadiths of the six books is four types: either the proper name, the relative pronoun, the noun defined by, or the noun added to the definite noun.

Keywords:

Arabic grammar, Pronoun, Distinctive pronoun, Hadith.

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علَّمَ بالقلم، علَّمَ الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علىٰ النبيِّ الأكرم، وعلىٰ آله وصحبه وسلّم، وبعد.

فإنَّ قضية ضمير الفصل تُعدُّ من أهمِّ قضايا النحو العربي المختلف حولها؛ فمصطلح (ضمير الفصل) وإن كان لفظه من ألفاظ الضمائر نفسها إلَّا أنَّ له أحكامًا خاصة ينفرد بها وتميِّزه عن باقي الضمائر؛ فبدونه قد يلتبس الأمر: هل اللفظ بعده خبر أو تابع؟ فإن كان ما بعده خبرًا، ذُكر في الكلام؛ ليؤذن به أنَّ ما بعده خبر وليس تابعًا.

وجاء هذا البحث ليبيِّن حقيقة ضمير الفصل وقضاياه النحويَّة من خلال نصوص أحاديث الكتب الستَّة.

وتُعدُّ كتب الأحاديث الستَّة من أهم دواوين الإسلام وأشهرها؛ فـ "أضبط الكُتب المُجمع علىٰ صحَّتها: كتاب البخاري، وكتاب مسلم، وبعدهما بقيَّة كتب السُّنن المشهورة كسنن أبي داود والترمذيّ والنسائيّ وابن ماجه"(١).

ويرجع السَّبب في اختيار هذه الكتب والتَّطبيق عليها جميعًا وعدم الاكتفاء بأحدها أو ببعضها إلىٰ تنوُّع رواياتها وانفراد كل كتاب منها بأحاديث لا توجد في الكتب الأخرىٰ، ممَّا يُتيح وجود عدد أكبر من مواضع ضمير الفصل، ويُحقِّق الاستقصاء اللازم لمادة الدّراسة.

(١) طاهر الجزائري، توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر: (١/ ٨٣)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

وقد استقصىٰ الباحث مواضع ضمير الفصل غير المكرَّرة في اللفظ والدلالة معًا(٢)، والواردة في أحاديث الكتب الستَّة، سواء أكانتْ مذكورة في أقوال النبي -ﷺ- أم في أقوال الصحابة والتابعين. وهذه المواضع قد وردتْ في أحاديث تتَّسم بصحتها، ما عدا حديثين(٣)، وكان ورودها هذا في أقوال الرسول -ﷺ- والصحابة.

والصحابة -رضي الله عنهم- الذين تلقَّوا الأحاديث الشريفة تلقيًا مباشرًا عن الرسول -صَلَّىٰ الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ- كانوا من ذوي الفصاحة والسليقة في عصر الاحتجاج اللغوي، كما أنَّهم ينتمون إلىٰ قبائل عربيَّة عُرِفَتْ بفصاحة لغتها وبلاغة كلامها(٤)؛ ولذلك أدَّت اللغة هدفها التواصلي بين المتخاطبين، وأسهمت من الناحية الوظيفيَّة في بناء الواقع الثقافي والاجتماعي.

---

(٢) فإذا تكرَّر لفظ الموضع ودلالته معًا في الحديث الواقع فيه هذا الموضع أو في حديث آخر، اقتصرنا علىٰ أحد الموضعين.

(٣) المواضع التي وردت في هذين الحديثين ثلاثة مواضع: الأول والثاني في قول أَنَس: "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا الْتَقَمَ أُذُنَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-فَيُنَحِّي رَأْسَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنَحِّي رَأْسَهُ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ فَتَرَكَ يَدَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَدَعُ يَدَهُ". فهذان الموضعان وردا في حديث حسَّنه الألباني في (سنن أبي داود). والثالث قول رسول الله -ﷺ-حاكيًا حديث جبريل وميكائيل الذي فيه يقُول أحدهما لصاحبه: "... فَاللهُ هُوَ الْمَلِكُ...". فورد هذا الموضع في حديث ضعيف الإسناد؛ لأنَّ سعيد بن أبي هلال (ت١٣٣ ﻫ) لم يدرك جابر بن عبد الله (ت٦٨ ﻫ).

(٤) ينظر: د. تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو -فقه اللغة -البلاغة: ص٩٤، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠ م، ود. محمَّد عبد القادر هنادي، الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العينيّ في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ص٥٣، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، مجلة كلية اللغة العربية، ع٨، ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

أمَّا الدراسات السابقة علىٰ هذا البحث، فأشير هنا إلىٰ ثلاث دراسات تمتُّ بصلة ما إلىٰ موضوعه: ثمَّة دراسة بعنوان (ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف: دراسة نحويَّة إحصائيَّة في موطأ الإمام مالك بن أنس ﷺ)، للباحث سالم محمَّد خليفة. وهذه الدراسة استشهدتْ بمواضع كثيرة في موطأ الإمام مالك علىٰ أنَّ الضمير فيها للفصل، وهو ليس للفصل(٥). وثمَّة دراستان أخريان تناولتا في صحيح مسلم أساليب التوكيد التي منها أسلوب ضمير الفصل: أولاهما بعنوان (أساليب التوكيد في صحيح مسلم، دراسة نحويَّة تطبيقيَّة تحليليَّة)، للباحث عصام الدين سر الختم أحمد، والدراسة الأخرىٰ عنوانها (أساليب التوكيد في صحيح مسلم، دراسة نحويَّة وصفيَّة تحليليَّة)، للباحث أسامة كمال محمد البادي. وهاتان الدراستان اعتمدتا في المعالجة البحثية لأسلوب ضمير الفصل علىٰ بعض مواضع هذا الأسلوب في صحيح مسلم دون بعضها الآخر(٦).

ويتكون البحث من مقدِّمة وخاتمة يتوسطهما ستة مباحث توالت علىٰ النحو الآتي: المبحث الأول- ويتحدث عن تعريف ضمير الفصل وتسميته، والمبحث

---

(٥) ينظر: سالم محمَّد خليفة، ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف: دراسة نحويَّة إحصائيَّة في موطأ الإمام مالك بن أنس ﷺ: ص ٨٦-٩٢، مخطوط ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلاميَّة بالسودان، ٢٠٠٨م.

(٦) ينظر: عصام الدين سر الختم أحمد، أساليب التوكيد في صحيح مسلم: دراسة نحويَّة تطبيقيَّة تحليليَّة: ص ٢١٤-٢١٥، مخطوط ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلاميَّة بالسودان، ٢٠٠٤م، وأسامة كمال محمَّد البادي، أساليب التوكيد في صحيح مسلم: دراسة نحويَّة وصفيَّة تحليليَّة: ص ١٣٤-١٤٠، مخطوط ماجستير بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

الثاني- ويُبيِّن: هل لضمير الفصل محل من الإعراب أم لا، والمبحث الثالث- ويُعالج وظائف ضمير الفصل، والمبحث الرابع- ويتناول بالتحليل شروط ضمير الفصل، والمبحث الخامس- ويُعْنَىٰ ببيان الضمير المتعيِّن كونه فصلًا أو المحتمِل كونه للفصل أو لغيره، ثمَّ المبحث السادس الذي وُسِمَ بـ "أحكام ضمير الفصل". وسيكون سَيرُ هذه المباحث علىٰ المنهج الوصفيّ المعتمد علىٰ التحليل والإحصاء بغية الوصول إلىٰ نتائج علميَّة محدَّدة. وبيان ذلك فيما يلي:

المبحث الأول: تعريف ضمير الفصل وتسميته

أولًا: تعريفه في الاصطلاح:

هو ضمير رفع منفصل "يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده" (٧)، والغرض منه –كما ذكر ابن يعيش (ت٦٤٣ هـ)– هو "إزالة اللبس بين النعت والخبر؛ إذ الخبرُ نعتٌ في المعنىٰ. وذلك نحوُ قولك: "زيدٌ هو القائمُ"؛ لأنَّ الذي بعده معرفةٌ، يمكن أن يكون نعتًا لِما قبله، فلمَّا جئت بـ (هُوَ) فاصلةً بَيَّنَ أنَّك أردتَ الخبرَ، وأنَّ الكلام قد تَمَّ به لفَصْلك بينهما؛ إذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ"(٨).

ثانيًا: تسميته:

ولعلَّ أول مَن أطلق علىٰ هذا الضمير فصلًا، الخليل بن أحمد (ت١٧٥ هـ) أستاذ سيبويه (ت١٨٠ هـ)(٩)، وتبعه سيبويه في ذلك؛ حيث عقد بابًا بعنوان: "هذا باب ما يكون فيه هو، وأنت، وأنا، ونحن، وأخواتهنَّ فصلًا"(١٠).

وتسميته بضمير الفصل مصطلح البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون فسمَّوه عمادًا ودعامة(١١).

---

(٧) الزمخشري، المفصَّل في صنعة الإعراب: ص١٧٢، قدَّم له وبوّبه: د. علي بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط: الأولىٰ، ١٩٩٣م.

(٨) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣٠)، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

(٩) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٨٩)، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

(١٠) السابق: (٢/ ٣٨٩).

(١١) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩)، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، وموفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٢٨)،

ونسب أبو العباس ثعلب (ت٢٩١ هـ) مصطلح العماد إلىٰ الكسائيّ (ت١٨٩ هـ) والفرَّاء (ت٢٠٧ هـ)[١٢]، وقد ورد هذا المصطلح في كتاب (معاني القرآن) للفرَّاء[١٣]، وقال السيوطيّ (ت٩١١ هـ): "وبعض الكوفيِّين يُسمِّيه دعامة؛ لأنَّه يُدعَّم به الكلام، أي: يُقوَّىٰ به ويُؤكَّد، والتأكيد من فوائد مجيئه"[١٤].

ومن التسميات التي ذُكرت لهذا الضمير ما ذكره الأخفش (ت٢١٥ هـ) بأنَّه: "صلة في الكلام زائدة توكيدًا كزيادة (ما)"[١٥]. وتبعه في ذلك المبرِّد (ت٢٨٥هـ)؛ إذ قال: "وإن شِئْت قلت: كان زيد هو العاقِل يا فَتىٰ، فتجعل (هو) زائدة، فكأنك قلت: كانَ زيد العاقِل"[١٦].

والرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٦)، تصحيح وتعليق: أ.د. يوسف حسن عمر، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط: الثانية، ١٩٩٦م، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥١)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م، وابن عقيل، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: (١/ ١١٩)، تحقيق: د.محمَّد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط: الأولىٰ، ١٤٠٠- ١٤٠٥ هـ.

(١٢) ينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب: (٢/ ٣٥٩-٣٦٠)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٨م.

(١٣) ينظر: الفرَّاء، معاني القرآن: (١/ ٤٠٩)، (٢/ ٣٥٢)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمَّد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: الأولىٰ، د.ت.

(١٤) السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٥)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

(١٥) الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (١/ ٣٤٧-٣٤٨)، تحقيق: د.هدىٰ محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولىٰ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

(١٦) المبرِّد، المقتضب: (٤/ ١٠٣)، تحقيق: أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

ومن التسميات –أيضًا– (الرابطة)، وهي تسمية نسبها بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ) إلىٰ أهل المنطق(١٧).

ويرىٰ المستشرق (برجشتراسر) (ت١٣٥٢ هـ) أنَّ استخدام ضمير الفصل في الربط بين المبتدأ والخبر وسيلة قديمة شائعة في اللغات الساميَّة(١٨). ويشاركه في هذا الأستاذ الشاذلي الهيشري الذي يرىٰ أنَّ العربيَّة تحبّذ منذ القديم استخدام ضمير الفصل رابطًا بكيفيَّة لافتة للنظر(١٩). كما يوافق علىٰ هذا المذهب الدكتور محمَّد عبد الله جبر(٢٠).

ويضيف الأستاذ عباس حسن (ت١٣٩٨ هـ) تسمية أخرىٰ لضمير الفصل، وهي تسميته (حرف الفصل)(٢١).

---

(١٧) ينظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: (١/ ٢٢٧)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصريَّة، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

(١٨) ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص١٣٦، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: أ.د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

(١٩) ينظر: الشاذلي الهيشري، الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص١٢٤، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب، رسالة دكتوراة، ط: الأولىٰ، ١٩٩٨م.

(٢٠) ينظر: د.محمَّد عبد الله جبر، الضمائر في اللّغة العربيّة، ص١٤٠، مصر، دار المعارف، ط: الأولىٰ، ١٩٨٣م.

(٢١) ينظر: أ.د.عباس حسن، النحو الوافي: (١/ ٢٤٧–٢٤٨)، القاهرة، دار المعارف، ط: الثالثة، د.ت.

تعليل تسميته فصلًا أو عمادًا:

أمَّا تسمية البصريِّين لهذا الضمير بالفصل ففيها توجيهان:

الأول: للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، وهذا تعبير ابن مالك (ت٦٧٢ هـ)(٢٢)، وهو أدق من قول أبي حيَّان (ت٧٤٥هـ): "تسمية البصريين له فصلًا؛ لأنَّه فصل به بين المبتدأ والخبر"(٢٣)؛ لأنَّ الفصل به يكون بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر.

وهذا التعليل نسبه الرضيّ (ت٦٨٦هـ) إلىٰ الخليل وسيبويه؛ فقال: "قال الخليل وسيبويه: سُمِّي فصلًا؛ لفصله الاسم الذي قبله عمَّا بعده، بدلالته علىٰ أنَّه ليس من تمامه، بل هو خبره"(٢٤).

وسيبويه نسب ذلك إلىٰ الخليل؛ فقال: "فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابد منه، وإلَّا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنَّه ذكر (هو) ليستدل المحدَّث أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه ممَّا وجب عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله"(٢٥).

الثاني: للفصل به بين كون ما بعده خبرًا وكونه نعتًا؛ فالإتيان به يوضح أنَّ الثاني خبر لا نعت(٢٦).

---

(٢٢) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٧)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمَّد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط: الأولىٰ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

(٢٣) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢/ ٢٨٥)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢= ٢٠٠٢م.

(٢٤) الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٦).

(٢٥) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٨٩).

(٢٦) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٧)، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢/ ٢٨٥).

وذكر ابن مالك أنَّه سُمِّي فصلًا؛ لانفصال السامع به عن توهم الخبر تابعًا، ثُم قال: "وذكر التابع أولىٰ من ذكر النعت؛ لأنَّ الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به"(٢٧).

وفي أحاديث الكتب الستَّة ورد ضمير الفصل بعد ما لا يُنعت، وهو: الضمير(٢٨)، وورد أيضًا قبل ما لا يُنعت به، وهو:

١-كلمة (الخمر) في قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ هُوَ الْخَمْرُ"(٢٩).

٢-مصطلح (السَّبْع المَثاني)(٣٠) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٣١) هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ"(٣٢)، وقوله: "أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ"(٣٣).

---

(٢٧) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٧).

(٢٨) سنذكر - إن شاء الله- أمثلة (الضمير الواقع قبل ضمير الفصل) التي وردت في أحاديث الكتب الستَّة في المبحث الرابع.

(٢٩) أخرجه النسائي في كتاب الأَشْرِبَة، باب: اسْتِحْقَاق الخَمْر لشَراب البُسْر والتَّمر، المجتبىٰ من السنن (السنن الصغرىٰ للنسائي): (٨/ ٢٨٨) برقم ٥٥٤٦، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

(٣٠) السَّبْع المَثاني أحد أسماء سورة الفاتحة.

(٣١) الآية: ٢ من سورة الفاتحة.

(٣٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ما جاء في فاتحة الكتاب، صحيح البخاري: (٤/ ١٦٢٣) برقم ٤٢٠٤، تحقيق: د. مصطفىٰ ديب البغا، دمشق، دار ابن كثير، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

(٣٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾، السابق: (٤/ ١٧٣٨) برقم ٤٤٢٧.

٣-كلمة (ليلة) في قول أُبَيّ بن كعب (ت٣٢ هـ) عن لَيْلَةِ الْقَدْرِ: "وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، وَأَكْثَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- بِقِيَامِهَا هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ"(٣٤)؛ فقال محمَّد الأمين الهرري (ت١٤٤١ هـ) في شرحه لهذا الحديث: "(هي) ضمير فصل، (ليلة سبع وعشرين) خبر للمبتدأ الثاني، يعني أنَّ القصة الليلة التي أمرنا رسول الله -ﷺ- بقيامها هي ليلة سبع وعشرين"(٣٥).

ويُلاحظ أنَّه سُمِّي فصلًا للتعليلين السابقين معًا. وهذان التعليلان كلاهما مستمد من قول سيبويه الذي نقله عن الخليل.

وأمَّا تسمية الكوفيِّين لهذا الضمير بالعماد ففيها ثلاثة توجيهات:

الأول: لكونه عَمَدَ الاسم الأوّل وقوَّاه بتحقيق الخبر بعده، وهذا توجيه ابن يعيش(٣٦).

الثاني: للاعتماد عليه في تقرير المراد، وبيان أنَّ الثاني ليس تابعًا للأول، وهذا توجيه ابن مالك وتبعه أبو حيَّان(٣٧).

---

(٣٤) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، صحيح مسلم: (١/ ٥٢٥) برقم ٧٦٢، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

(٣٥) محمَّد الأمين الهرري، شرح صحيح مسلم (المسمىٰ: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): (١٣/ ٢٢٠)، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمَّد علي مهدي، المملكة العربية السعودية، دار المنهاج، ط: الأولىٰ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

(٣٦) ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٢٩).

(٣٧) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٧)، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢/ ٢٨٥).

الثالث: لحفْظه لما بعده حتىٰ لا يسقط عن الخبريَّة، وهذا توجيه الرضيّ(٣٨).

والراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيَّان، وقد اختاره ابن هشام (ت٧٦١هـ) والسيوطيّ(٣٩).

ما جاء في كتب شروح الحديث:

شرح العينيّ (ت٨٥٥ ه) قول رسول اللهِ -ﷺ-في الرَّجُلِ الذي يصلي فِي جَمَاعَةٍ: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ..."(٤٠)، وأوضح أنَّ الضمير (هي): "يُسمَّىٰ (ضمير الفصل والعماد)؛ لأنَّه يفصل بين كون ما بعده خبرًا وصفةً، وسُمِّي عمادًا لكونه عمدة بيان الغرض، فالأول للبصريين، والثاني للكوفيين"(٤١). وبهذا يكون العينيّ قد اختار مذهب ابن مالك وأبي حيَّان في توجيه تسمية الكوفيِّين لهذا الضمير بالعماد.

الراجح من التسميات:

لقد رجَّحَ المحقِّقون من متأخري النحاة تسمية البصريِّين له فصلًا؛ وسبب ذلك -كما قال الدماميني (ت٨٢٧ هـ)- أنَّ الفصل أخص من العماد؛ لأنَّ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به علىٰ المراد منه؛ فتاء التأنيث يعتمد بها

---

(٣٨) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٦).

(٣٩) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٦٤٤، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: السادسة، ١٩٨٥م، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٥).

(٤٠) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، صحيح مسلم: (١/ ٤٥٩) برقم ٦٤٩.

(٤١) العينيّ، شرح سنن أبي داود: (٣/ ٤١)، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

علىٰ تمييز المؤنث، والإعراب يعتمد به علىٰ التمييز بين المعاني المختلفة التي تتوارد علىٰ الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلًا، فـ(زيد) من قولنا: (زيد قائم) معتمد عليه في المراد منه، ولم يفصل شيئًا من شيء(٤٢)؛ ومِنْ ثَمَّ -كما قال الدماميني-: "إذا كان الفصل أخص كانت التسمية فصلًا أولىٰ لخصوصه؛ لأنَّ الأخص يكون مشتملًا علىٰ الأعم ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم، فيكون أكثر فائدة، فيكون أولىٰ"(٤٣).

وثمَّة سبب آخر نسبه الدماميني إلىٰ ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)؛ إذ قال: "وقد قرَّر ابن الحاجب في شرح المفصَّل وجه الأولويَّة علىٰ طريقة أخرىٰ؛ فقال: تسمية أهل البصرة له فصلًا أقرب إلىٰ الإصطلاح؛ لأنَّ الشيء يُسمَّىٰ باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولمَّا كان المعنىٰ في هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلًا أحرىٰ من تسمية الكوفيِّين، فإنَّهم سمَّوه باسم ما يلازمه ويؤدِّي إلىٰ معناه، فكانت تسمية البصريِّين أظهر"(٤٤).

هل هو ضمير أو حرف؟

لا شك أنَّ الفصل أو العماد قبل أن يؤدِّي وظيفة الفصل-من الضمائر باتِّفاق النحويِّين، وهو ضمير بارز دال علىٰ متكلم، نحو: أنا، أو مخاطب، نحو: أنت، أو غائب، نحو: هو.

وقد اختلف النحاة حوله عند مجيئه للفصل، هل هو باق على أصله؛ فيكون من الأسماء؟ أم تحول عن ذلك الأصل وصار من الحروف؟

---

(٤٢) ينظر: الدماميني، تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد: (٢/ ١٢٨)، تحقيق: د. محمَّد بن عبد الرحمن المفدىٰ، د.ن، ط: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

(٤٣) السابق: (٢/ ١٢٨).

(٤٤) نفسه: (٢/ ١٢٨-١٢٩).

فالفريق الأول يراه ضميرًا باقيًا علىٰ اسميَّته؛ لدلالته علىٰ مسمىٰ، وهو قول منسوب للخليل بن أحمد، كما ذكره غير واحد من النحاة(٤٥).

والفريق الثاني قال بحرفيَّته، وهو قول منسوب لأكثر النحاة(٤٦)؛ إذ يرون أنَّه جاء لمعنىٰ في غيره، وهو الفصل بين ما هو خبر، وما هو تابع، فاشتد شبهه بالحرف. قال الرضيّ معلِّلًا خلوصه للحرفيَّة، مثل: كاف الخطاب اللاحقة لاسم الإشارة: "لمَّا كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل: ما ذكرنا، أي: دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنىٰ الحرف؛ أعني إفادة المعنىٰ في غيره، صار حرفًا وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معيَّنة، أي صيغة الضمير المرفوع... فإن قلت: فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنىٰ في غيرها، كالأسماء الاستفهاميَّة والشرطيَّة، مع بقائها علىٰ الاسميَّة، فهلَّا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟

قلت: بينهما فرق؛ وذلك أنَّ أسماء الاستفهام والشرط دالَّة علىٰ معنىٰ في أنفسها، ودالَّة علىٰ معنىٰ في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفيَّة لا يدلَّان إلَّا علىٰ معنىٰ في

---

(٤٥) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٢)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٦٤٥، وابن عقيل، المساعد علىٰ تسهيل الفوائد: (١/ ١٢٠).

(٤٦) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: (١/ ٢٤٤-٢٤٥)، حقَّقه وقدَّم له: د.عبد المنعم أحمد هريدي، مكَّة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ص١٢٨، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤ هـ، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥١-٩٥٢)، والمرادي، الجنىٰ الداني في حروف المعاني: ص ٣٥١، تحقيق: أ.د. فخر الدين قباوة، وأ.د. محمَّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٦٤٥.

غيرهما، وقد تقدَّم في حدِّ الاسم: أنَّ الحدَّ الصحيح للحرف أن يقال: هو الذي لا يدلُّ إلَّا علىٰ معنىٰ في غيره، ولا يُقال: هو ما دلَّ علىٰ معنىٰ في غيره"(٤٧).

وما ذكره الرضيّ من أنَّ الفصل لا يدلُّ إلَّا علىٰ معنىٰ في غيره، غير مسلَّم به؛ فضمير الفصل مثلًا في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾(٤٨) يدلُّ علىٰ معنىٰ في نفسه؛ لأنَّه كناية عن المفرد المذكر الغائب، كما أنَّه عند إرادة الفصل يدلُّ علىٰ معنىٰ في غيره، وهو الدلالة علىٰ أنَّ ما بعده خبر لـ(كان) وليس بتابع لاسم الإشارة (هذا).

ومن ثمَّ فالقول الراجح عندي هو بقاء ضمير الفصل على اسميَّته؛ وذلك اعتمادًا على أمرين:

الأول: ضمير الفصل يدلُّ مثل أسماء الاستفهام والشرط علىٰ معنىٰ في نفسه وعلىٰ معنىٰ في غيره.

الثاني: إجازة النحويِّين في الآية السابقة وغيرها كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾(٤٩) أن يُعرب هذا الضمير مبتدأ، وقد أجمع النحويُّون علىٰ أنَّ من علامات الاسم: الإسناد إليه، وقد قال الرضيّ نفسه في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾: (أنت) يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلًا(٥٠)، فكيف يكون حرفًا وهو يحتمل كونه مبتدأ؟

---

(٤٧) الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٦١).

(٤٨) من الآية: ٣٢ من سورة الأنفال.

(٤٩) من الآية: ٨٧ من سورة هود.

(٥٠) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٦٢).

ما جاء في كتب شروح الحديث:

استخدم أكثر شرَّاح الحديث مصطلح (ضمير الفصل)[٥١] خلافًا للعيني (ت٨٥٥ هـ) الذي استخدم مصطلح (ضمير الفصل والعماد)[٥٢]، وخلافًا لابن عثيمين (ت١٤٢١ هـ) الذي رأىٰ أنَّ "الصحيح من أقوال المعربين: أنَّه حرف لا محل له من الإعراب"[٥٣].

وأجاز شرَّاح الحديث أن يُعرب هذا الضمير مبتدأ في بعض المواضع؛ ممَّا يرجِّح بقاءه علىٰ اسميَّته، ومن أمثلة ذلك: الضمير (هي) في قول رَسُول اللهِ -ﷺ-: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ"[٥٤]؛ حيث أجاز شمس الدين

---

(٥١) ينظر: القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: (٦/ ٢١٤)، مصر، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، ط: السابعة، ١٣٢٣ هـ، وزكريَّا الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري: (٧/ ١٧٤)، اعتنىٰ بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م، والمُلَّا عليّ القاريّ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٩/ ٣٨٤٤)، بيروت، دار الفكر، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م، وابن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: (٧/ ١٣٨)، اعتنىٰ بها: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الرابعة، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م، ومحمَّد الأمين الهرري، شرح صحيح مسلم (المسمىٰ: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): (٧/ ١٨٨)، (١٣/ ٢٢٠)، (١٦/ ٢٥١)، (٢٣/ ٤٥).

(٥٢) ينظر: العينيّ، شرح سنن أبي داود: (٣/ ٤١).

(٥٣) ابن عثيمين، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: (٢/ ١٧٢)، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمَّد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

(٥٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، صحيح البخاري: (٣/ ١٠٣٤) برقم ٢٦٥٥، ومسلم في كتاب الإمارة، باب مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله، صحيح مسلم: (٣/ ١٥١٣) برقم ١٩٠٤.

الكرماني (ت٧٨٦ هـ) وعبد القادر الأسطواني (ت١٣١٤ هـ) إعرابه مبتدأ[٥٥]، والضمير (أَنْتُنَّ) في قول رَسُول اللهِ -ﷺ- لحفصة (ت٤١ هـ) وعائشة (ت٥٨ هـ) ومن معهما: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ[٥٦]"[٥٧]؛ إذ أجاز محمَّد الأمين الهرري (ت١٤٤١ هـ) إعرابه مبتدأ[٥٨]، والضمير (هو) في قول أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ (ت٧٤ هـ) -رضي الله عنه-: "فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- هُوَ المُخَيَّرَ"[٥٩]؛ فأجاز القسطلاني (ت٩٢٣ هـ) وزكريا الأنصاري (ت٩٢٦ هـ) والمُلَّا عليّ القاريّ (ت١٠١٤ هـ) إعرابه مبتدأ[٦٠].

---

(٥٥) ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: (٢/ ١٤٧)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م، وعبد القادر الأسطواني، أصل الزراري شرح صحيح البخاري: ص٤١، اعتنىٰ به: دار الكمال المتحدة، مخطوط نشره: عطاءات العلم- موسوعة صحيح البخاري، النشرة: الأولىٰ، د.ت.

(٥٦) صَوَاحِبُ يُوسُفَ: النسوة اللاتي قطَّعن أيديهنَّ ومعهنَّ امرأة العزيز.

(٥٧) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عَرَضَ له عُذْر من مرض وسفر وغيرهما مَنْ يُصَلِّي بالناس، صحيح مسلم: (١/ ٣١٣) برقم ٤١٨.

(٥٨) ينظر: محمَّد الأمين الهرري، شرح صحيح مسلم (المسمىٰ: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): (٧/ ١٨٨).

(٥٩) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي -ﷺ-: "سدوا الأبواب، إلا باب أبي بكر"، وباب: هجرة النبي -ﷺ- وأصحابه إلىٰ المدينة، صحيح البخاري: (٣/ ١٣٣٧) برقم ٣٤٥٤، (٣/ ١٤١٧) برقم ٣٦٩١.

(٦٠) ينظر: القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: (٦/ ٢١٤)، وزكريَّا الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري: (٧/ ١٧٤)، والمُلَّا عليّ القاريّ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٩/ ٣٨٤٤).

المبحث الثاني: هل لضمير الفصل محل من الإعراب؟

من البديهي أن لا يكون لهذا الضمير محل من الإعراب عند مَنْ يقول بحرفيَّته. أمَّا القائلون باسميَّته فاختلفوا إلىٰ فريقين:

الفريق الأول: ذهب جمهور البصريِّين إلىٰ أنَّه لا محل له من الإعراب(٦١).

الفريق الثاني: يرىٰ الكوفيُّون أنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب، ولكنَّهم اختلفوا في محله؛ فالكسائيّ يجعل محله محل ما بعده، والفرَّاء يرىٰ أنَّ محله محل ما قبله(٦٢).

واحتجَّ هذا الفريق بأنَّ ضمير الفصل نوع من أنواع الضمائر، والضمير له محل من الإعراب عند التركيب؛ فوجب عندئذ استصحاب حكمه(٦٣).

وقد ذكر الفرَّاء في كتابه (معاني القرآن) ما يحتمل القول بحرفية الفصل والعماد، وهذا يتناقض مع ما نُسب إليه من القول بأنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب، ومحله محل ما قبله. ومن ذلك قوله في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ

---

(٦١) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٧)، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩)، والرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٦٢)، والمرادي، الجنىٰ الداني في حروف المعاني: ص٣٥١.

(٦٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية: (١/ ٢٤٥)، والرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٦٢)، والمرادي، الجنىٰ الداني في حروف المعاني: ص٣٥١، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٦٤٥.

(٦٣) ينظر: ابن القواس، شرح ألفية ابن مُعطي: (١/ ٦٧٠)، تحقيق ودراسة: د.علي موسىٰ الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ط: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[٦٤]: "في (الحق) النصب والرفع[٦٥]، إن جعلت (هو) اسمًا رفعت (الحق) بـ(هو)، وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصبت (الحق)"[٦٦]، وقوله في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ﴾[٦٧]: "وموضع (أَرْبَىٰ) نصب، وإن شئت رفعت... النصبُ علىٰ العماد، والرفع علىٰ أن تجعل (هو) اسمًا"[٦٨]، وقوله في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[٦٩]: "(أنا) إذا نصبت (أقلَّ) عماد، وإذا رفعت (أقلّ) فهي اسم والقراءة بِهما جائزة"[٧٠].

فنرىٰ أنَّه جعل العماد مقابلًا للاسم، وهذا يحتمل القول بالحرفيَّة؛ إذ لا يقابل الاسم إلَّا الفعل والحرف.

ورجَّح المحقِّقون ما ذهب إليه جمهور البصريين على النحو الآتي:

١- السيوطيّ يقرِّر أنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب؛ لأنَّه جاء للإعلام بأنَّ ما بعده خبر لا تابع؛ فأشبه الحرف في أنَّه يدلُّ علىٰ معنىً في غيره، والحرف لا محل له من الإعراب[٧١].

---

(٦٤) من الآية: ٣٢ من سورة الأنفال.

(٦٥) النصب قراءة الجمهور. والرفع قراءة الأعمش وزيد بن علي. ينظر: أبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (٥/ ٣١٠)، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

(٦٦) الفرَّاء، معاني القرآن: (١/ ٤٠٩).

(٦٧) من الآية: ٩٢ من سورة النحل.

(٦٨) الفرَّاء، معاني القرآن: (٢/ ١١٣).

(٦٩) من الآية: ٣٩ من سورة الكهف.

(٧٠) الفرَّاء، معاني القرآن: (٢/ ١٤٥).

(٧١) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩)، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٥).

وقد ذكر ابن يعيش ما يرجح ذلك؛ إذ قال: "وليس ذلك بأبعد من إعمال (ما) عمل (ليس) لشبهها بها، والقياس أن لا تعمل"(٧٢).

٢- كون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب- أمر غير مستنكر وله نظائره، ومنها كاف الخطاب اللاحقة لاسم الإشارة؛ فذكر ابن يعيش أنَّ هذه الكاف لا محل لها من الإعراب، رغم أنَّ أصلها ضمير للخطاب(٧٣)، ومنها أيضًا -كما ذكر ابن هشام- (أل) الموصولة وأسماء الأفعال عند من يراها غير معمولة لشيء(٧٤).

٣- ابن مالك يقرِّر أنَّ قول سيبويه: "فصارت (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا، في أنَّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر"(٧٥) يُشعر "بأنَّ الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيّر ما قبله، كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدًا إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي"(٧٦).

وخلاصة ما ذكره المحقِّقون فيما سبق أنَّ خلو ضمير الفصل من الإعراب لفظًا ومحلًا لا يُستنكر؛ لأنَّه أشبه الحرف في أنَّه يدلُّ علىٰ معنىٰ في غيره، ومن الأحكام الشبيهة بذلك إعمال (ما) عمل (ليس) لشبهها بها.

---

(٧٢) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣٣).

(٧٣) ينظر: السابق: (٢/ ٣٣٣).

(٧٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٦٤٥.

(٧٥) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩١).

(٧٦) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٩).

كما أنَّ خلو ضمير الفصل من الإعراب لا يُستنكر ما دامت له نظائره، ومن نظائره كاف الخطاب اللاحقة لاسم الإشارة، و(أل) الموصولة وأسماء الأفعال علىٰ القول بأنَّها ليست معمولة لشيء.

وممَّا يؤيِّد خلو ضمير الفصل من الإعراب عدم تغيُّره لتغيُّر ما قبله، كما وضَّحه ابن مالك.

٤- أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ هـ) ذكر أنَّ الكوفيِّين يرون أنَّ "ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يُسمَّىٰ عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلىٰ أنَّ حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلىٰ أنَّ حكمه حكم ما بعده"(٧٧). ثمَّ ذكر احتجاجهم لمذهبهم وهو قولهم: "إنَّما قلنا إنَّ حكمه حكم ما قبله؛ لأنَّه توكيد لما قبله، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا، وكما أنَّك إذا قلت: "جاءني زيد نفسه"، كان (نفسه) تابعًا لـ(زيد) في إعرابه، فكذلك العماد، إذا قلت: "زيد هو العاقل" يجب أن يكون تابعًا في إعرابه لما قبله"(٧٨).

قال أبو البركات الأنباري: "وأمَّا مَنْ ذهب إلىٰ أنَّ حكمه حكم ما بعده، فقال: لأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه"(٧٩).

ويذكر أبو البركات الأنباري ما ينقض احتجاج الكوفيِّين؛ فيقول: "أمَّا قولهم: "إنَّه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم: جاءني زيد نفسه" قلنا: هذا باطل؛ لأنَّ المكنيَّ لا يكون تأكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم، والمُضَيِّر إلىٰ ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يُصَار إليه.

---

(٧٧) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩).

(٧٨) السابق: (٢/ ٥٧٩).

(٧٩) نفسه: (٢/ ٥٧٩).

وأمَّا قولهم: "إنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد" قلنا: هذا باطل أيضًا؛ لأنَّه لا تعلُّق له بما بعده؛ لأنَّه كناية عمَّا قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد؟"(٨٠).

٥- أبو حيَّان ذكر ردْ مذهبي الكسائيّ والفرَّاء؛ فقال: "وردْ مذهبهما بأنَّه لو كان موضعه كموضع الاسم كان كالنعت له أو كالبدل، وهذا خطأ؛ لأنَّ اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين الاسم، وهذا لا يكون في النعت ولا في التوكيد، ولو كان موضعه كموضع الخبر - وهو كالنعت أو التوكيد- لم يجز؛ لأنَّ النعت والتوكيد لا يتقدمان علىٰ من هما له"(٨١).

ونستخلص ممَّا قاله أبو البركات الأنباري وأبو حيَّان فيما سبق أنَّ القول بأنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب ضعيف غير مقبول؛ لأنَّ هذا الضمير إن جُعِل تابعًا لما قبله في الإعراب، لم يصلح أن يكون توكيدًا؛ لأنَّ العرب لا يؤكِّدون مظهرًا بمضمر، ولا أن يكون نعتًا أو بيانًا أو بدلًا؛ لأنَّ اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين متبوعه، وذلك لا يجوز، وإن جُعِل تابعًا لما بعده في الإعراب، لم يجز ذلك؛ لأنَّه إمَّا نعت أو توكيد أو بيان أو بدل، وكل ذلك لا يتقدَّم علىٰ من هو له.

ويُرجِّح أيضًا مذهب جمهور البصريين -بالإضافة إلى ما ذكره المحقِّقون- ما يلي:

١- ضمير الفصل جُلَّ شواهده من القرآن الكريم، وقد خلا هذا الضمير من الإعراب في قراءات جمهور القرَّاء السبعة(٨٢)، ولكن ورد له محل من الإعراب، في قراءات شاذة، مثل:

---

(٨٠) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٢/ ٥٧٩-٥٨٠).

(٨١) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢/ ٣٠٠).

(٨٢) تنظر الشواهد القرآنية لضمير الفصل في: أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، ج١، ص١٣٠-١٤٤، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

- قراءة الأعمش (ت١٤٨ هـ) وزيد بن عليّ (ت٣٥٨ هـ) لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾(٨٣) برفع (الحق)(٨٤).

- قراءة عبد الله بن مسعود (ت٣٢ هـ) لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٨٥) برفع (الظالمون)(٨٦).

- قراءة أبي السمال (ت١٦٠ هـ) وابن السميفع (ت٢١٣ هـ) لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ﴾(٨٧) برفع (خير) و(أعظم)(٨٨).

٢- خُلُوّ ضمير الفصل من الإعراب في أحاديث الكتب الستَّة(٨٩).

٣- مجيء ضمير الفصل ليس له محل من الإعراب هو الأكثر شيوعًا في اللهجات العربية؛ فقد أفاد الأخفش وأبو عمر الجَرْميُّ (ت٢٢٥ هـ) أنَّ لغة بني تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ وما بعده خبر مطلقًا(٩٠).

---

(٨٣) من الآية: ٣٢ من سورة الأنفال.

(٨٤) ينظر: أبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (٥/ ٣١٠).

(٨٥) الآية: ٧٦ من سورة الزخرف.

(٨٦) ينظر: ابن خالوية، مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع: ص١٣٦، عني بنشره: ج.برجشتراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م، والنحَّاس، إعراب القرآن: (٤/ ٨٠)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

(٨٧) من الآية: ٢٠ من سورة المزَّمِّل.

(٨٨) ينظر: ابن خالوية، مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع: ص١٦٤، وأبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (١٠/ ٣٢١).

(٨٩) شواهد ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستة سأذكرها في المبحث الخامس.

(٩٠) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (١/ ٣٤٨)، وأبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (٨/ ٥٢١).

المبحث الثالث: وظائف ضمير الفصل أو العماد

جمع ابن هشام وظائف ضمير الفصل عند النحويِّين والبلاغيِّين، فذكر أنَّها ثلاث وظائف:

الوظيفة الأولى: لفظيَّة، وهي التمييز بين الخبر والتابع، وأكثر النحويِّين يقتصر علىٰ ذكر هذه الوظيفة.

الوظيفة الثانية: معنويَّة، وهي التوكيد ذكرها جماعة(٩١) وبنوا عليها أنَّ الفصل لا يجامع التوكيد؛ فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل، وعلىٰ ذلك سمَّاه بعض الكوفيِّين دعامة؛ لأنَّه يُدعَّم به الكلام، أي: يُقوَّىٰ ويُؤكَّد.

الوظيفة الثالثة: معنويَّة أيضًا، وهي الاختصاص، واقتصر عليها أكثر البيانيِّين(٩٢).

وذكر الزمخشري كل الوظائف السابقة في تفسيره لقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾(٩٣)؛ فقال: "وفائدته: الدلالة علىٰ أنَّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"(٩٤). وهكذا تكون وظائف ضمير الفصل قد اكتملت رؤيتها عند الزمخشري.

---

(٩١) ذكر أبو حيان الأندلسي أنَّ فائدة الفصل عند الجمهور التأكيد. ينظر: أبو حيَّان الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٩).

(٩٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٦٤٤-٦٤٥.

(٩٣) الآية: ٥ من سورة البقرة.

(٩٤) الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ص٤٠، اعتنىٰ به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

ما جاء في كتب شروح الحديث:

نحا شرَّاح الحديث منحىٰ النحاة والبلاغيِّين في أنَّ لضمير الفصل ثلاث وظائف هي:

١- الدلالة علىٰ أنَّ الوارد بعده خبر لا نعت؛ فشرح العينيّ قول رسول اللهِ -ﷺ- في الرَّجُلِ الذي يصلي فِي جَمَاعَةٍ: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ..."(٩٥)، وأوضح أنَّ الضمير (هي): "يُسمَّىٰ ضمير الفصل والعماد؛ لأنَّه يفصل بين كون ما بعده خبرًا وصفةً، وسُمِّي عمادًا لكونه عمدة بيان الغرض، فالأول للبصريِّين، والثاني للكوفيِّين"(٩٦).

٢- الاختصاص والحصر(٩٧)؛ فشرح الطِّيبيّ (ت٧٤٣ هـ) وظيفة الضمير (هي) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ"(٩٨)؛ حيث قال: "و(هي) فصل والخبر (العليا) فأفاد الاختصاص، أي: لم يقاتل لغرض من الأغراض إلَّا لإظهار الدين"(٩٩).

---

(٩٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٠).

(٩٦) العينيّ، شرح سنن أبي داود: (٣/ ٤١).

(٩٧) "المشهور أنَّ الاختصاص والحصر مُترادفان، واختار السُّبكيّ [ت٧٧١ هـ] التفرقة بينهما، وأنَّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره". السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٢/ ١٠).

(٩٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٤).

(٩٩) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (٨/ ٢٦٤١)، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، الرياض، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

وكرَّر هذا القول بنصِّه المُلَّا عليّ القاريّ (ت١٠١٤ ه)[١٠٠]، وكرَّره بنحوه محمَّد بن عليّ الأثيوبيّ (ت١٤٤٢ ه)[١٠١]. وذكر ابن علَّان (ت١٠٥٧ ه) وظيفة ضمير الفصل (هي) السابق قائلًا: "(هي) ضمير فصل أتىٰ به؛ لإفادة الحصر"[١٠٢]. وذكر الطِّيبيّ وظيفة ضمير الفصل (هو) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ"[١٠٣]؛ إذ قال: "أتىٰ بضمير الفصل، والخبر المعرَّف باللام، ليدل علىٰ الحصر، وأنَّ العبادة ليست غير الدعاء"[١٠٤].

٣- التوكيد؛ فشرح شمس الدين الكرماني وظيفة الضمير (هي) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ"[١٠٥]؛ إذ قال: "و(هي) فصل أو مبتدأ، وفيها تأكيد فضل كلمة الله في العلو، وأنَّها المختصَّة به دون سائر الكلام"[١٠٦]. وكرَّر هذا القول بنصِّه عبد القادر الأسطواني[١٠٧].

---

(١٠٠) ينظر: المُلَّا عليّ القاريّ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٦/ ٢٤٧١).

(١٠١) ينظر: محمَّد بن علي الأثيوبيّ، البحر المحيط الثجَّاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: (٣٢/ ٥٦١)، الرياض، دار ابن الجوزي، ط: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ - ١٤٣٦هـ.

(١٠٢) ابن علان، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: (٧/ ١٣٨).

(١٠٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، سنن ابن ماجه: (٢/ ١٢٥٨) برقم ٣٨٢٨، حقَّق نصوصه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلَّق عليه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

(١٠٤) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (٥/ ١٧٠٨).

(١٠٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٤).

(١٠٦) الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: (٢/ ١٤٧).

(١٠٧) ينظر: عبد القادر الأسطواني، أصل الزراري شرح صحيح البخاري: ص٤١.

وذكر ابن عثيمين كل الوظائف السابقة في شرحه (فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام)؛ إذ قال: "وضمير الفصل له ثلاث فوائد: [الأولىٰ:] التوكيد، والثانية: الحصر، والثالثة: التمييز بين الخبر والصفة"(١٠٨).

(١٠٨) ابن عثيمين، فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام: (٢/ ١٧٢).

المبحث الرابع: شروط ضمير الفصل

الشروط الواجب توافرها في ضمير الفصل حتى يكون فصلًا- هي على النحو التالي:

الأول: أن يكون بصيغة الضمير المرفوع المنفصل؛ وعلَّل ابن يعيش ذلك بأنَّ ضمير الفصل فيه نوع من التأكيد، والتأكيد يكون بالضمير المرفوع المنفصل، نحو: قمتُ أنا، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾(١٠٩).

الثاني: أن يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث(١١٠)، وعلَّل ابن يعيش ذلك بأنَّ ضمير الفصل مشتمل علىٰ ضرب من التأكيد، والتأكيد هو المؤكَّد في المعنىٰ(١١١).

الثالث: أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر. وفي هذا الشرط قال سيبويه في باب ما يكون فيه هو، وأنت، وأنا، ونحن، وأخواتهنَّ فصلًا: "اعلم أنهنَّ لا يكنَّ فصلًا إلَّا في الفعل، ولا يكنَّ كذلك إلَّا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلىٰ ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء"(١١٢)، ثمَّ قال ممثلًا لذلك: "فمن تلك الأفعال: حسبتُ وخلْتُ وظننت ورأيت إذا لم ترد رؤية العين؛ ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالّة، وأُرىٰ، وجعلتُ إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت، ولكن تجعلها بمنزلة صيَّرته خيرًا منك، وكان وليس وأصبح

---

(١٠٩) من الآية: ٣٥ من سورة البقرة. وينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٢٩).

(١١٠) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٧).

(١١١) ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٢٩- ٣٣٠).

(١١٢) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٨٩).

وأمسىٰ"[١١٣]. ثَّم قال في الباب نفسه: "واعلم أنَّها تكون في (إنَّ) وأخوتها فصلًا وفي الابتداء، ولكنَّ ما بعدها مرفوع؛ لأنَّه مرفوع قبل أن تذكر الفصل"[١١٤]. ولقد حذا المبرِّد حذو سيبويه في هذا[١١٥].

ولقد نفىٰ الزجَّاج (ت٣١١هـ) ذكْر سيبويه لوقوع الفصل في الابتداء[١١٦]. والحق أنَّ سيبويه ذكر الفصل مع الابتداء في عبارته السابقة.

وقد أفاد الرضيّ أنَّ ضمير الفصل يقع أيضًا مع (ما) الحجازيَّة، ومثَّل له بنحو: ما زيدٌ هو القائمَ[١١٧]، وذكر السيوطيّ أنَّ الفرَّاء يمنع ذلك ويوجب في الضمير أن يُعرب مبتدأ[١١٨].

وممَّا سبق يتبيَّن لنا أنَّ ضمير الفصل يقع في أبواب ستَّة، وهي: باب المبتدأ والخبر، وباب (كان) وأخواتها، وباب (ما) الحجازيَّة، وباب (إنَّ) وأخواتها، وباب (ظنَّ) وأخواتها، وباب (أعلم) و(أرىٰ).

إذن ذهب عامة البصريَّين إلىٰ أنَّ ضمير الفصل لا يقع إلَّا بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ فلا يقع بين الحال وذي الحال، ولا في صدر الكلام. وقد نُسب إلىٰ الكسائيّ والفرَّاء القول بجواز وقوع الفصل في غير الابتداء والنواسخ، نحو:

---

(١١٣) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٠).

(١١٤) السابق: (٢/ ٣٩٢).

(١١٥) ينظر: المبرِّد، المقتضب: (٤/ ١٠٤).

(١١٦) ينظر: الزجَّاج، معاني القرآن وإعرابه: (١/ ٤٩٣)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

(١١٧) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٥).

(١١٨) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٧).

ما بال زيد هو القائم، وما شأن عمرو هو الجالس، ومررتُ بعَبْد الله هو السَّيِّد، بِنصب الْجَمِيع(١١٩).

وبعض النحاة نسبوا إلىٰ الأخفش القول بوقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ومنهم ابن عصفور (ت٦٦٩ هـ)، وابن مالك، وأبو حيَّان، وابن هشام، والسيوطيّ. قال ابن عصفور: "وحكىٰ الأخفش أنَّ بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذي الحال؛ فيقول: ضربتُ زيدًا هو ضاحكًا، إلَّا أنَّ ذلك قليل"(١٢٠). وقال ابن مالك وأبو حيَّان مثل ما قال ابن عصفور(١٢١). وأمَّا ابن هشام والسيوطيّ فقد نسبا إلىٰ الأخفش إجازة ذلك لا حكايته عن العرب(١٢٢).

وقد ردَّ الأخفش قراءة نصب (أطهر) في قوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾(١٢٣) ولم يجعلها من قبيل وقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ولم يُصرِّح بأنَّ ذلك جائز عنده، بل قال ما يُشعر أنَّ وقوع الفصل بين الحال وصاحبها غير جائز عنده؛ حيث قال: "﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ رفع، وكان عيسىٰ [ت١٤٩هـ] يقول:

---

(١١٩) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٧).

(١٢٠) ابن عصفور الإشبيلي، المُقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب: ص١٨٣، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

(١٢١) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٨)، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٢).

(١٢٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٦٤١، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٤).

(١٢٣) من الآية: ٧٨ من سورة هود.

"هُنَّ أَطهَرَ لَكُم"(١٢٤) وهذا لا يكون؛ إنَّما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تُسمَّىٰ الفصل، يعني: (هِيَ)، و(هُوَ)، و(هُنّ)، وزعموا أنَّ النصب قراءة الحسن أيضًا"(١٢٥). وقد صرَّح أبو جعفر النحَّاس (ت٣٣٨هـ) في توجيهه لقراءة النصب هذه بأنَّ الأخفش لا يجيز وقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ إذ ذكر أنَّ الكسائيّ صوَّب قراءة النصب هذه بجعل (هنَّ) عمادًا، ثمَّ قال: "قول الخليل وسيبويه والأخفش أنَّ هذا لا يجوز، ولا تكون (هنَّ) هاهنا عمادًا... وإنَّما تكون عمادًا فيما لا يتمّ الكلام إلا بما بعدها، نحو: كان زيد هو أخاك"(١٢٦).

وهذا الذي قرَّرته لا ينافيه أن تكون للأخفش حكاية عن بعض العرب في استعمال هذا النوع من الفصل؛ فالحكاية لا تلزم عنها الإجازة.

هذا، وقد أجاز الفرَّاء وقوع ضمير الفصل في أول الكلام؛ فقال في توجيه قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (١٢٧): "إنْ شئت جعلت (هُوَ) كناية عن الإخراج، (وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيارِهِمْ)، أي: وهو محرم عليكم، يريد: إخراجهم محرم عليكم... وإنْ شئت جعلت (هُوَ) عمادًا ورفعت الإخراج بـ(محرم)"(١٢٨).

---

(١٢٤) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (١/ ٤٤٨)، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

(١٢٥) الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (١/ ٣٨٦).

(١٢٦) النحَّاس، إعراب القرآن: (٢/ ١٧٨).

(١٢٧) من الآية: ٨٥ من سورة البقرة.

(١٢٨) الفرَّاء، معاني القرآن: (١/ ٥٠-٥١).

الرابع: أن يكون ما قبله معرفة، أو ما يقاربها من النكرات، وهو مذهب جمهور النحاة خلافًا لبعض الكوفيِّين؛ فقال سيبويه عن (هو): "كما أنَّها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها"(١٢٩)، ولقد اتَّبع المبرِّد مذهب سيبويه في هذا(١٣٠).

وذهب الرضيّ إلىٰ أن يكون ما قبل ضمير الفصل معرفه غير الضمير؛ لأنَّه إن كان ضميرًا أُمِن من التباس الخبر بالنعت؛ إذ لا يُنعت الضمير(١٣١). وأرىٰ جواز وقوع ضمير الفصل بعد الضمير؛ لجواز وقوع ضمير الفصل قبل ما لا ينعت به -كما أوضحنا من قبل- مثل كلمة (النَّذِير)(١٣٢) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَىٰ قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ(١٣٣)، فَالنَّجَاءَ..."(١٣٤). وهذا الذي ذهبتُ إليه ليس كما ذهب إليه ابن يعيش من جواز وقوع ضمير الفصل بعد الضمير؛ إذ علَّل جواز ذلك بقوله: "أُجري

---

(١٢٩) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٢).

(١٣٠) ينظر: المبرِّد، المقتضب: (٤/ ١٠٣- ١٠٤).

(١٣١) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٧- ٤٥٨).

(١٣٢) النذير: اسم علم مذكر، ومعناه هو طليعة الجيش، والمُحَذِّر والمنذر، وهو خلاف البشير.

(١٣٣) النذير العريان: مَثل سائر يُضرب لشدَّة الأمر، ودنوّ المحذور، وبراءة المحذر من التهمة، وأصله: أنَّه كانت عادتهم أنَّ الرجل إذا رأىٰ العدو وأراد إنذار قومه: يخلع ثوبه ويجعله علىٰ رأس خشبة ويصيح؛ ليأخذوا حذرهم ويستعدوا قبل لحوقهم. ينظر: الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (٢/ ٦١٢).

(١٣٤) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب: شفقته -ﷺ- علىٰ أُمَّته، ومُبالغته في تحذيرهم ممَّا يضرُّهم، صحيح مسلم: (٤/ ١٧٨٨) برقم ٢٢٨٣.

المضمر مُجراه [أي: مجرىٰ الظاهر]، وإن كانت المضمراتُ لا تُنعَت"(١٣٥). وهذا التعليل فيه تكلُّف؛ لأنَّه لم يراعِ زوال غرض الفصل وهو التمييز بين الخبر والنعت.

فإن وقع ضمير الفصل بعد نكرة، كان مبتدأ وليس فصلًا، نحو: ما أظن أحدًا هو خيرٌ منك. وعلَّل سيبويه ذلك بأنَّ العرب لم يجعلوا الضمير فصلًا وقبله نكرة، كما أنَّه لا يكون وصفًا ولا بدلًا لنكرة، وكما أنَّ (كل) و(أجمع) لا يؤكِّدان النكرة(١٣٦).

وضمير الفصل فيه ضرب من التأكيد؛ لذلك شبَّهه سيبويه بـ(كل) و(أجمع). ووافق ابن يعيش سيبويه في هذا قائلًا: "وإنَّما وجب أن يكون بعد معرفةٍ؛ لأنَّ فيه ضربًا من التأكيد، ولفظُه لفظُ المعرفة، فوجب أن يكون الاسمُ الجاري عليه معرفة، كما أنَّ التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا؛ لأنَّه لا يكون ما بعده إلَّا ما يجوز أن يكون نعتًا لِما قبله، ونعتُ المعرفة معرفةٌ. فلذلك وجب أن يكون بين معرفتَيْن"(١٣٧).

وجوَّز الفرَّاء(١٣٨) وهشام الضرير (ت٢٠٩ هـ) ومن تابعهما من الكوفيِّين(١٣٩) وقوع النكرة قبل ضمير الفصل، نحو: ما ظننتُ أحدًا هو القائم، وجعلوا منه قوله تعالىٰ: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ (١٤٠)؛ فقدَّروا (أربىٰ) منصوبة.

---

(١٣٥) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١).

(١٣٦) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٦).

(١٣٧) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١).

(١٣٨) ينظر: الفرَّاء، معاني القرآن: (٢/ ٣٣١).

(١٣٩) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٦٤٢.

(١٤٠) من الآية: ٩٢ من سورة النحل.

وقد علَّل ابن مالك لإجازتهم نحو: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، بأنَّ الفصل فيه واقع بين نكرتين كمعرفتين؛ "فإنَّ (أحدًا) بما فيه من العموم شبيه بالمعرَّف بالألف واللام الجنسيَّة، و(خيرًا منك) شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه"(١٤١).

ثمَّ قال ابن مالك: "وقد حكىٰ سيبويه أنَّ أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين، وروىٰ عن يونس [ت١٨٢ هـ] أنَّ أبا عمرو [ت١٥٤ هـ] رآه لحنًا، ولم يجعلوه فصلًا وقبله نكرة، كما أنَّه لا يكون وصفًا ولا بدلًا لنكرة"(١٤٢).

والحكاية التي نسبها ابن مالك إلىٰ سيبويه غير صحيحة؛ لأنَّه -كما أوضحتُ سابقًا- لا يجيز الفصل إلَّا مع المعرفة، أو ما يقاربها من النكرات، وقد قال السيرافي (ت٣٦٨ هـ): "أهل المدينة لم يُحكَ عنهم إنزال (هو) في النكرة منزلتها في المعرفة، والذي حُكي عنهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ (١٤٣)، و(هؤلاء بناتي) جميعًا معرفتان، و(أطهر لكم) منزلته المعرفة في باب الفصل... والذي أنكر سيبويه أن يُجْعَلَ: ما أظنُّ أحدًا هو خيرًا منك، بمنزلة: ما أظنُّ زيدًا هو خيرًا منك؛ فليس هذا ممَّا حُكي عن أهل المدينة في شيء"(١٤٤). وقول السيرافي هذا يرد أيضًا قول الرضيّ: "وجوَّز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو: ما أظنُّ أحدًا هو خيرًا منك"(١٤٥).

---

(١٤١) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٨).

(١٤٢) السابق: (١/ ١٦٨).

(١٤٣) من الآية: ٧٨ من سورة هود.

(١٤٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: (٣/ ١٦١)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

(١٤٥) الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٩).

ومع وجاهة ما ذكره ابن مالك من تعليل، لا أرىٰ صحة ما أجازه الفرَّاء وهشام الضرير ومن تابعهما من الكوفيِّين، بل الصحيح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة؛ لأنَّه المؤيد بالسماع عن العرب، وبما ورد في القرآن الكريم(١٤٦) وأحاديث الكتب الستَّة.

وقد أجاز مجمع اللغة العربية في الضمير المنفصل الواقع بعد (ما) أو (مَنْ) الاستفهاميتين أن يكون فصلًا أو مبدلًا منه أو مبتدأ ثانيًا، مثل: ما هي الأسباب؟ ومَنْ هو شاعرك المفضَّل؟(١٤٧) وجواز كون هذا الضمير فصلًا يرجع إلىٰ أنَّ (ما، ومَنْ) الاستفهاميتين يشبهان المعرفة في أنَّهما لا تجوز إضافتهما ولا دخول (أل) عليهما.

(١٤٦) تنظر الأمثلة القرآنية لضمير الفصل في: أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق٣، ج١، ص١٣٠- ١٤٤.

(١٤٧) تنظر: قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الدورة (٤٢) حتىٰ الدورة (٤٧)، ص ٢٠٦، الجلسة السابعة من الدورة الخامسة والأربعين للمؤتمر سنة ١٩٧٩م، أخرجها وضبطها وعلَّق عليها: مصطفىٰ حجازي، وضاحي عبد الباقي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

ما جاء في أحاديث الكتب السِّتَّة:

أولًا: وقوع المعرفة قبل ضمير الفصل:

المعرفة الواقعة قبل ضمير الفصل في الأحاديث- جاءت علىٰ خمسة أنواع:

النوع الأول: الضمير:

ضمير الفصل الواقع بعد الضمير يجب فيه:

- أن يقع قبل ما لا يُنعت به؛ لأنَّه لو وقع قبل ما يُنعت به، أُمِن من التباس الخبر بالنعت؛ إذ لا يُنعت الضمير. ولذلك لا يكون الضمير (هو) ضمير فصل في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِذَا جَاءَ خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، أَوْ لِيُنَاوِلْهُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ"(١٤٨).

- في حالة وقوعه بعد ضمير عائد علىٰ الله -ﷻ- أن يقع قبل ما لا يصلح أن يكون بدلًا مطابقًا؛ لأنَّه لو وقع في هذه الحالة قبل ما يصلح أن يكون بدلًا مطابقًا أُمِن من التباس الخبر بالبدل؛ إذ لا يفتقر الضمير العائد علىٰ الله -ﷻ- إلىٰ تبيين؛ لأنَّه عائد علىٰ أعرف المعارف كلها وأبينها. وهذا يتَّفق مع ما ذهب إليه السُّهيلي (ت٥٨١ هـ)(١٤٩).

ومن ثَمَّ ليس الضمير (أنا) ضمير فصل في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "قَالَ اللهُ -ﷻ-:... فَإِنِّي أَنَا الدَّهْرُ أُقَلِّبُ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ"(١٥٠)؛ فالتقدير: فَإِنِّي أَنَا خالق الدَّهْر، والضمير لا يُنعت. وليس الضمير (أنت) ضمير فصل في قول رسول اللهِ -ﷺ-:

---

(١٤٨) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأَطْعِمَة، باب إذا أتاه خادمه بطعامُهُ، فليُناولْهُ مِنْهُ، سنن ابن ماجه: (٢/ ١٠٩٥) برقم ٣٢٩١.

(١٤٩) ينظر: ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، بدائع الفوائد: (١/ ٤٠-٤١)، تحقيق: علي بن محمَّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٥هـ.

(١٥٠) أخرجه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، صحيح مسلم: (٤/ ١٧٦٢) برقم ٢٢٤٦.

"رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"(١٥١)، وقوله -ﷺ- معلِّمًا أبا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ -رضي الله عنه- دُعَاءً يدْعُو بِهِ فِي صَلاَته: "قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ"(١٥٢)؛ فـ(التَّوَّاب) و(الغَفُور) وصفان جريا مجرىٰ الأعلام؛ لأنَّهما من أسماء الله الحسنىٰ.

وقد جاء الضمير الواقع قبل ضمير الفصل:

١ - ضميرًا متصلًا، وأمثلة ذلك هي:

أ- ياء المتكلم في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَىٰ قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ..."(١٥٣)، وقوله: "تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي؛ فَإِنِّي أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ"(١٥٤).

ب- كاف الخطاب في قول رسول الله -ﷺ- لحفصة وعائشة ومن معهما: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ"(١٥٥).

---

(١٥١) أخرجه أبو داود في تفريع أبواب الوتر، باب في الاستغفار، سنن أبي داود: (٢/ ٨٥) برقم ١٥١٦، تحقيق: د. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت، وابن ماجه في كتاب الأدب، باب الاستغفار، سنن ابن ماجه: (٢/ ١٢٥٣) برقم ٣٨١٤.

(١٥٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب: الدعاء في الصلاة، صحيح البخاري: (٥/ ٢٣٣١) برقم ٥٩٦٧.

(١٥٣) سبق تخريجه في هامش رقم (١٣٤).

(١٥٤) أخرجه مسلم في كتاب الآداب، باب النهي عن التكنِّي بأبي القاسم، وبيان ما يُستحبُّ من الأسماء، صحيح مسلم: (٣/ ١٦٨٣) برقم ٢١٣٣.

(١٥٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٧).

ج- تاء الفاعل في قول عوف بن مالك (ت٧٣ هـ) بعد سماعه دعاء الرسول -ﷺ- علىٰ ميِّت: "فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ؛ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- عَلَىٰ ذَلِكَ الْمَيِّتِ"(١٥٦).

٢- ضميرًا مستترًا، ومثال ذلك الضمير (هو) المستتر الذي جاز وقوعه قبل ضمير فصل في قول رسول اللهِ -ﷺ- لعُمَر بن الخَطَّاب (ت٢٣ هـ) مُتحدِّثًا عن الدجَّال: "إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"(١٥٧)؛ فقال الطِّيبيّ في شرحه لهذا الحديث: "ويجوز أنْ يُقدَّر: إن يكن هو الدجَّال(١٥٨)، و(هو) ضمير فصل أو مبتدأ، و(الدجَّال) خبره والجملة خبر (كان)"(١٥٩).

النوع الثاني: العلم: وأمثلته هي:

١- لفظ الجلالة (الله)(١٦٠): ورد في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ(١٦١)"(١٦٢)، وقوله: "إِنَّ اللهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ"(١٦٣)، وقوله: "... فَإِنَّ

---

(١٥٦) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب الدعاء للميِّت في الصلاة، صحيح مسلم: (٢/ ٦٦٣) برقم ٩٦٣.

(١٥٧) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: قول الرجل للرجل: اخسأ، صحيح البخاري: (٥/ ٢٢٨٤) برقم ٥٨٢١.

(١٥٨) الدجَّال: اسم علم يُستخدم في الإسلام للإشارة إلىٰ الشخص الذي سيظهر في آخر الزمان ويدَّعي أنه المسيح المنتظر أو أحد الأنبياء.

(١٥٩) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (١١/ ٣٤٧٢).

(١٦٠) لفظ الجلالة (الله) أعرف المعارف بالإجماع وإن كان علمًا علىٰ الأرجح.

(١٦١) السَّلام: هو الذي سَلِم مِنْ كلِّ عيبٍ، وبَرِئ مِنْ كلِّ آفةٍ.

(١٦٢) أخرجه البخاري في كتاب صفة الصلاة، باب التشهد في الآخرة، صحيح البخاري: (١/ ٢٨٦) برقم ٧٩٧، ومسلم في كتاب الصلاة، باب: التَّشَهُّد في الصَّلاة، صحيح مسلم: (١/ ٣٠١) برقم ٤٠٢، والنسائي في كتاب السَّهْوِ، باب: كَيْفَ التَّشَهُّدُ، المجتبىٰ من السنن (السنن الصغرىٰ للنسائي): (٣/ ٤١) برقم ١٢٧٩.

(١٦٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في تغيير الاسم القبيح، سنن أبي داود: (٤/ ٢٨٩) برقم ٤٩٥٥.

اللهَ هُوَ الدَّهْرُ"(١٦٤)، أي: فَإِنَّ اللهَ هُوَ خالقُ الدَّهْر؛ إذ أقيم المضاف إليه (الدهر) مقام المضاف، وقوله حاكيًا حديث جبريل وميكائيل الذي فيه يقول أحدهما لصاحبه: "... فَاللهُ هُوَ الْمَلِكُ..."(١٦٥).

٢- (رمضان) شهر الصوم: جاء في قول عَائِشَة: "فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْفَرِيضَةَ..."(١٦٦).

٣- أُمُّ القُرْآن(١٦٧): ورد في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ"(١٦٨).

النوع الثالث: اسم الإشارة:

مثَّل هذا النوع اسم الإشارة (ذا) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "فِي كُلِّ سَائِمَةٍ(١٦٩) مِنَ الْغَنَمِ فَرَعٌ(١٧٠)، تَغْذُوهُ غَنَمُكَ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ وَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ

---

(١٦٤) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: لا تَسُبُّوا الدَّهْر، صحيح البخاري: (٥/ ٢٢٨٦) برقم ٥٨٢٨.

(١٦٥) أخرجه الترمذي في أبواب الأمثال، باب ما جاء في مَثَل الله لعباده، سنن الترمذي: (٤/ ٥٤٠) برقم ٢٨٦٠، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولىٰ، ١٩٩٦م.

(١٦٦) أخرجه الترمذي في أبواب الصوم، باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء، السابق: (٢/ ١١٨) برقم ٧٥٣.

(١٦٧) أُمُّ القُرْآن أحد أسماء سورة الفاتحة.

(١٦٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٣).

(١٦٩) السائمة: بهيمة الأنعام التي تسوم ولا تعلف، أي: تأكل من المراعي التي خلقها الله ﷻ.

(١٧٠) الفَرَع: هو أَوَّل النِّتاج لمواشيهم.

هُوَ خَيْرٌ"(١٧١)، وقوله عندما نَظَرَ إِلَىٰ القَمَرِ: "يَا عَائِشَةُ اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ"(١٧٢).

النوع الرابع: المعرَّف بـ(أل):

ورد هذا النوع في خمسة عشر موضعًا منها قول رسول الله -ﷺ-: "إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ"(١٧٣)، وقوله: "اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَىٰ؛ فَاليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَىٰ هِيَ السَّائِلَةُ"(١٧٤)، وقوله: "إِنَّ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا"(١٧٥)، وقوله: "الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ هُوَ الْخَمْرُ"(١٧٦)، وضمير الفصل هنا (هو)؛ لأنَّ المراد الزبيب والتمر جميعًا، وليس كل واحد منهما. ويعضد هذا قول رسول الله -ﷺ-: "لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الرُّطَبِ، وَالزَّهْوِ، وَلَا بَيْنَ الزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ، وَانْبِذُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَىٰ حِدَتِهِ"(١٧٧).

---

(١٧١) أخرجه النسائي في كتاب الفَرَع وَالعَتِيرَة، تفسير العَتِيرَة، المجتبىٰ من السنن (السنن الصغرىٰ للنسائي): (٧/ ١٧٠) برقم ٤٢٣٠.

(١٧٢) أخرجه الترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب ومِن سُورَة المُعَوِّذَتَيْن، سنن الترمذي: (٥/ ٣٨١) برقم ٣٣٦٦.

(١٧٣) سبق تخريجه في هامش رقم (١٠٣).

(١٧٤) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة، باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنىٰ، صحيح البخاري: (٢/ ٥١٩) برقم ١٣٦٢.

(١٧٥) أخرجه الترمذي في أبواب المَنَاقِب، باب مَناقِب أَبِي محمَّد الحَسَنِ بن عَلِيٍّ بن أَبِي طالِب وَالحُسَيْن بن عَلِيٍّ بن أَبِي طالِب ﷺ، سنن الترمذي: (٦/ ١١٥) برقم ٣٧٧٠.

(١٧٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٩).

(١٧٧) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأَشْرِبَة، باب النهي عن الخَلِيطَيْنِ، سنن ابن ماجه: (٢/ ١١٢٥) برقم ٣٣٩٧.

النوع الخامس: المُضاف إلى معرفة:

جاء هذا النوع في سبعة مواضع منها قول رسول الله -ﷺ-: "فَإِنَّ فَسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ(١٧٨) هِيَ الْحَالِقَةُ(١٧٩)"(١٨٠)، وقول عمر لحَفْصَة (ت٤١ هـ): "وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكِ، وَأَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ. يُرِيدُ: عَائِشَةَ"(١٨١)، وقول أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ -رضي الله عنه-: "فَكَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- هُوَ المُخَيَّرَ"(١٨٢).

ثانيًا: وقوع المتقارب مع المعرفة قبل ضمير الفصل:

المتقارب مع المعرفة الواقع قبل ضمير الفصل في الأحاديث- نوعان:

النوع الأول: الجملة المحكيَّة: ومثال ذلك جملة (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(١٨٣) هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ"(١٨٤)؛ إذ أفادت هذه الجملة معنىٰ محدَّدًا في الإخبار عنه فائدة.

---

(١٧٨) فساد ذات البين: التباغض.

(١٧٩) الحالقة: هي الخصلة التي من شأنها أن تحلق، أي: تهلك وتستأصل الدين، كما يستأصل الموس الشعر.

(١٨٠) أخرجه الترمذي في أبواب صفة القيامة والرقائق والوَرَع، سنن الترمذي: (٤/ ٢٧٩) برقم ٢٥٠٩.

(١٨١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: الغرفة والعلية الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوح وغيرها، صحيح البخاري: (٢/ ٨٧١) برقم ٢٣٣٦.

(١٨٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٩).

(١٨٣) الآية: ٢ من سورة الفاتحة.

(١٨٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٣١).

النوع الثاني: النكرة الموصوفة: ومثال ذلك كلمة (عبد) في قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ [أي إلىٰ موسىٰ]: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ"(١٨٥)؛ حيث أفادت هذه الكلمة الموصوفة معنىٰ محدَّدًا في الإخبار عنه فائدة.

الخامس: أن يكون ما بعده معرفة أو ما شابه المعرفة، ممَّا طال ولم تدخله (أل) التعريف، نحو: خير منك ومثلك، وأفضل منك(١٨٦)، ومن الشواهد عليه قوله تعالىٰ: ﴿كَانُواْ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّة ﴾(١٨٧).

وسنوضح هنا قول النحويِّين: معرفة أو كالمعرفة، فأمَّا المعرفة فمِن النحاة مَن قصرها علىٰ المقرون بـ(أل)، ونسب ذلك السيوطيّ إلىٰ الفرَّاء؛ إذ قال: "ذهب الفرَّاء إلىٰ أنَّه لا يجوز وقوعه [يعني الفصل] قبل معرفة بِغَيْر اللَّام؛ فَلم يجز: كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الْحمار، ونَحْوه، وأوجب فيه الابتدائية ورفع ما بعده"(١٨٨). وقول السيوطيّ هذا يؤيِّده قولُ الفرَّاء: "ولا بدَّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل. فإذا قلت: وجدت عبد الله هو خيرًا منك وشرًا منك أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع، النصب علىٰ أن ينوي الألف واللام، وإن لَمْ يمكن إدخالهما، والرفع علىٰ أن تجعل (هو) اسمًا؛ فتقول: ظننت أخاك هو أصغرَ منك، وهو أصغرُ منك"(١٨٩). واقتصر الرضيّ في المعرفة علىٰ المعرَّف بـ(أل)؛ فقال:

---

(١٨٥) أخرجه البخاري في كتاب العِلْم، باب: ما يُسْتَحَبُّ لِلْعالِم إذا سُئِلَ: أَيُّ النَّاس أَعْلَـمُ؟ فَيَكِل العِلم إلىٰ الله، صحيح البخاري: (١/ ٥٦) برقم ١٢٢.

(١٨٦) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٢).

(١٨٧) من الآية: ٢١ من سورة غافر.

(١٨٨) السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٧).

(١٨٩) الفرَّاء، معاني القرآن: (١/ ٤٠٩).

"حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرَّفًا باللام؛ لأنَّه إذا كان كذا أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل"(١٩٠).

وذكر السيوطيّ أنَّ الجمهور أطلقوا القول في المعرفة حتىٰ دخل فيها الظاهر والمضمر والمعرَّف بـ(أل) والمضاف(١٩١).

وأمَّا قول النحويِّين: "أو كالمعرفة" فقد فسَّره ابن يعيش بأنَّه "إشارةٌ إلىٰ بابِ (أفْعَلُ مِن كذا)؛ لأنَّه يقع بعد الفصل، وإن لم يكن معرفة؛ وذلك لأنَّه مُشابِهٌ للمعرفة من أجلِ أنَّه غير مضاف. ويمتنع دخولُ الألف واللام عليه؛ لأنَّ الألف واللام تُعاقِب (مِنْ) فلا تُجامِعها، فجرىٰ مجرىٰ العَلَم، نحو: (زيد) و(عمرو) في امتناعه من الألف واللام، وليس بمضافٍ مع أنَّ (مِنْ) تُخصِّصه؛ لأنَّها من صلته، فطال الاسمُ بها، فصارت كالصلة للموصول، وذلك نحو قولك: كان زيدٌ هو خيرًا منك، وحسِبتَني أنَا خيرًا منك"(١٩٢). وهذا ما قرَّره الرضيّ إلا أنَّه أضاف وجهًا آخر للمشابهة بين أفعل التفضيل والمعرَّف بـ(أل)، وهو أنَّ مُخصِّص أفعل التفضيل حرف ملتبس به ومتَّحد معه، وهو (مِن) الذي يقتضيه أفعل التفضيل معنىٰ، كما أنَّ مُخصِّص المعرَّف بـ(أل) حرف متَّحد معه، وهو اللام(١٩٣).

ولم يقتصر سيبويه في كلامه علىٰ أفعل التفضيل، بل مثَّل أيضًا لما هو كالمعرفة بلفظ (مثلك)(١٩٤)، وتَبِع ابن مالك سيبويه في ذلك؛ فقال: "ولا يكون ما بعده إلَّا

---

(١٩٠) الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٨).

(١٩١) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٦).

(١٩٢) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١).

(١٩٣) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٨).

(١٩٤) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٢).

معرفة أو مضارعًا لها في عدم قبول حرف التعريف، كـ(حسبتك أنت مثله أو خيرًا منه)"(١٩٥).

وقال الرضيّ عن ضمير الفصل: "أجاز الجزولي [ت٦٠٧ هـ] وقوعه بين أفعلي تفضيل، نحو: خيرٌ من زيد هو أفضل من عمرو، ولست أعرف له شاهدًا، وكذا جوَّز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلىٰ المعرفة، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَنَاْ أَخُوكَ﴾(١٩٦)، وجوَّز بعضهم وقوعه قبل العلم، نحو: إنِّي أنا زيد، والحق أنَّ كل هذا ادِّعاء، ولم تثبت صحته ببيِّنة من القرآن أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَنَاْ أَخُوكَ﴾ ليس بنص؛ إذ يحتمل أن يكون (أنا) مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبر (إنَّ).

بلىٰ، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به، نحو: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، وكان خيرٌ من زيد هو أفضلَ من عمرو، ورأيت زيدًا هو مثلَك أو غيرَك، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكمنا بكونه فصلًا، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هيِّن، فينبغي أن يقتصر علىٰ موضع السماع، ولم يثبت إلَّا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكر سيبويه"(١٩٧).

وذكر الفرَّاء في توجيهه لقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾(١٩٨) وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾(١٩٩)

---

(١٩٥) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٨).

(١٩٦) من الآية: ٦٩ من سورة يوسف.

(١٩٧) الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٥٩).

(١٩٨) من الآية: ٣٢ من سورة الأنفال.

(١٩٩) من الآية: ٦ من سورة سبأ.

أنَّ الكسائيّ هو الذي أجاز وقوع ضمير الفصل قبل العَلم وقبل المضاف إلىٰ المعرفة(٢٠٠).

وأرجِّح ما ذهب إليه سيبويه وابن مالك وجمهور النحاة من أن يكون ما بعد ضمير الفصل معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول حرف التعريف. وأرىٰ أنَّ المعرفة الواقعة بعد ضمير الفصل لا تقتصر علىٰ المعرَّف بـ(أل) خلافًا لما ذهب إليه الفرَّاء والرضيّ اللذان علَّلا مذهبهما هذا معتمدَين علىٰ العلامة الإعرابية للكلمة دون المعنىٰ السياقي، رغم أنَّ الإعراب يكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمعنىٰ السياقي(٢٠١)؛ فإذا احتمل الضمير أن يكون للفصل أو لغيره سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ، فُرِّق بين الفصل وغير الفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير لغير الفصل سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ(٢٠٢).

(٢٠٠) ينظر: الفرَّاء، معاني القرآن: (١/ ٤١٠).

(٢٠١) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (١/ ١٣)، والزجَّاجي، الإيضاح في علل النحو: ص٩١، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط: الخامسة، ١٤٠٦ هـ= ١٩٨٦م.

(٢٠٢) ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١-٣٣٤)، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٩).

ما جاء في أحاديث الكتب السِّتَّة:

أولًا: وقوع المعرفة بعد ضمير الفصل: المعرفة الواقعة بعد ضمير الفصل في الأحاديث- جاءت علىٰ أربعة أنواع:

النوع الأول: العلَم: وأمثلته هي:

١- أبو القاسم: ورد في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي؛ فَإِنِّي أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ"(٢٠٣).

٢- النَّذِير(٢٠٤): جاء في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَىٰ قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ..."(٢٠٥).

٣- السَّبْع المَثاني: ورد في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٢٠٦) هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ"(٢٠٧)، وقوله: "أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ"(٢٠٨).

٤- حَبْل اللهِ(٢٠٩): جاء في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "أَلَا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللهِ -ﷻ- هُوَ حَبْلُ اللهِ..."(٢١٠).

---

(٢٠٣) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٤).

(٢٠٤) ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (١٣٢).

(٢٠٥) سبق تخريجه في هامش رقم (١٣٤).

(٢٠٦) الآية: ٢ من سورة الفاتحة.

(٢٠٧) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٢).

(٢٠٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٣).

(٢٠٩) (حبل الله) أحد أسماء كتاب الله.

(٢١٠) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة ﭫ، باب مِنْ فَضائِل عَليِّ بن أبي طالِب ﭬ، صحيح مسلم: (٤/ ١٨٧٤) برقم ٢٤٠٨.

٥- الدجَّال(٢١١): جاز تقدير هذا العلم المحذوف بعد ضمير الفصل في قول رسول اللهِ -ﷺ- لعُمَر بن الخَطَّاب مُتحدِّثًا عن الدجَّال: "إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"(٢١٢)، أي "يجوز أنْ يُقدَّر: إن يكن هو الدجَّال، و(هو) ضمير فصل أو مبتدأ"(٢١٣).

النوع الثاني: الاسم الموصول: مثَّل هذا النوع اسم الموصول (الذي) في قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "إِذَا جَاءَ خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، أَوْ لِيُنَاوِلْهُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ"(٢١٤)، وقول أَنَس (ت٩٣ هـ): "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا الْتَقَمَ أُذُنَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَيُنَحِّي رَأْسَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنَحِّي رَأْسَهُ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ فَتَرَكَ يَدَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَدَعُ يَدَهُ"(٢١٥).

النوع الثالث: المعرَّف بـ(أل): ورد هذا النوع في عشرين موضعًا منها قول رسول الله -ﷺ-: "المُخْتَلِعَاتُ(٢١٦) هُنَّ المُنَافِقَاتُ"(٢١٧)، وقوله: "إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ

---

(٢١١) ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (١٥٨).

(٢١٢) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٧).

(٢١٣) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (١١/ ٣٤٧٢).

(٢١٤) سبق تخريجه في هامش رقم (١٤٨).

(٢١٥) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في حُسْن العِشْرَة، سنن أبي داود: (٤/ ٢٥١) برقم ٤٧٩٤.

(٢١٦) المختلعات: صفة لمحذوف، أي: الزوجات اللائي يطلبن الخلع من أزواجهنَّ من غير عذر.

(٢١٧) أخرجه الترمذي في أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في المُخْتَلِعات، سنن الترمذي: (٢/ ٤٧٨) برقم ١١٨٦.

الْعِبَادَةُ"(٢١٨)، وقوله: "اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَىٰ؛ فَاليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَىٰ هِيَ السَّائِلَةُ"(٢١٩).

النوع الرابع: المُضاف إلى معرفة: جاء هذا النوع في قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا"(٢٢٠)، وقوله لحفصة وعائشة ومن معهما: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ"(٢٢١).

وأرىٰ أنَّ ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة السابق لِمَا يُشير إليه- لا يقع أيٌّ منهما بعد ضمير الفصل؛ لأنَّ كلًا منهما لا يقع تابعًا بعد هذا الضمير؛ ومن ثمَّ لا يلتبس الخبر بالتابع، وأمثلة ذلك التي ورد فيها الضمير (أنا) ليس فصلًا- هي: قول رسول اللهِ -ﷺ-: "مَنْ رَآنِي فَإِنِّي أَنَا هُوَ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَتَمَثَّلَ بِي"(٢٢٢)، وقوله: "... سَلُوا اللهَ -ﷻ- لِي الْوَسِيلَةَ؛ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ تَعَالَىٰ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ..."(٢٢٣)، وقوله: "مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَمَثَلِ

---

(٢١٨) سبق تخريجه في هامش رقم (١٠٣).

(٢١٩) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧٤).

(٢٢٠) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧٥).

(٢٢١) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٧).

(٢٢٢) أخرجه الترمذي في أبواب الرُّؤيا، باب في تأويل الرُّؤيا ما يُسْتَحَبُّ منها وما يُكْرَه، سنن الترمذي: (٤/ ١٢٣) برقم ٢٢٨٠.

(٢٢٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المُؤذِّن لمَنْ سَمِعَهُ ثُمَّ يُصَلِّي علىٰ النبيِّ -ﷺ- ثُمَّ يسأل الله له الوسيلة، صحيح مسلم: (١/ ٢٨٨) برقم ٣٨٤، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا سَمِعَ المُؤذِّن، سنن أبي داود: (١/ ١٤٤) برقم ٥٢٣، والترمذي في أبواب المناقب، السابق: (٦/ ١٠) برقم ٣٦١٤، والنسائي في كتاب الأذان، الصلاة علىٰ النبيِّ -ﷺ- بعد الأذان، المجتبىٰ من السنن (السنن الصغرىٰ للنسائي): (٢/ ٢٥) برقم ٦٧٨.

رَجُلٍ بَنَىٰ بُنْيَانًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، فَجَعَلَ النَّاسُ يُطِيفُونَ بِهِ يَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا بُنْيَانًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِلَّا هَذِهِ اللَّبِنَةَ، فَكُنْتُ أَنَا تِلْكَ اللَّبِنَةَ"(٢٢٤)، وقول عوف بن مالك بعد سماعه دعاء الرسول -ﷺ- علىٰ ميِّت: "حَتَّىٰ تَمَنَّيْتُ أَنْ أَكُونَ أنا ذَلِكَ الْمَيِّتِ"(٢٢٥).

ثانيًا: وقوع المشابه للمعرفة بعد ضمير الفصل:

المشابه للمعرفة الواقع بعد ضمير الفصل في الأحاديث- نوعان:

النوع الأول: النكرة المُخَصَّصة بالإضافة: ومثال ذلك كلمة (لَيْلَة) في قول أُبَيّ بن كعب عن لَيْلَةِ الْقَدْرِ: "وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، وَأَكْثَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- بِقِيَامِهَا هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ"(٢٢٦). يعني "أنَّ القصة الليلة التي أمرنا رسول الله -ﷺ- بقيامها هي ليلة سبع وعشرين"(٢٢٧).

النوع الثاني: صيغة التفضيل (أفْعَلُ مِن كذا): وأمثلة ذلك هي: قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ [أي إلىٰ موسىٰ]: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ"(٢٢٨)، وقوله: "فِي كُلِّ سَائِمَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَرَعٌ، تَغْذُوهُ غَنَمُكَ حَتَّىٰ إِذَا

---

(٢٢٤) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب ذكر كونه -ﷺ- خاتَم النَّبِيِّين، صحيح مسلم: (٤/ ١٧٩٠) برقم ٢٢٨٦.

(٢٢٥) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب الدعاء للميِّت في الصلاة، السابق: (٢/ ٦٦٢) برقم ٩٦٣.

(٢٢٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٤).

(٢٢٧) محمَّد الأمين الهرري، شرح صحيح مسلم (المسمىٰ: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): (١٣/ ٢٢٠).

(٢٢٨) سبق تخريجه في هامش رقم (١٨٥).

اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ وَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ"(٢٢٩)، أي: خَيْرٌ من أنْ تذبحه يلصق لَحْمُهُ بِوَبَرِه، وقول عمر لحَفْصَة: "وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكِ، وَأَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ. يُرِيدُ: عَائِشَةَ". فروىٰ هذا القول البخاري (ت٢٥٦ ه) مِنْ طريق عُقَيْلٍ بن خالد (ت١٤٤ ه)(٢٣٠)، ورواه مسلم (ت٢٦١ ه) مِنْ طريق معمر بن راشد (ت١٥٣ ه) بقوله: "وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- مِنْكِ. يُرِيدُ: عَائِشَةَ"(٢٣١).

والجمهور يشترطون فيما هو كالمعرفة أن يكون اسمًا، وخالف في ذلك جمع من النحاة أولهم المازنيّ (ت٢٤٧ ه)؛ فذكر الرضيّ أنَّه أجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول (أل) عليه؛ فشابه الاسم المعرفة، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(٢٣٢). ويرىٰ الرضيّ أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ ليس بنص في كون (هو) ضمير فصل؛ لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره(٢٣٣).

وقال ابن هشام: أجاز الجرجانيّ (ت٤٧١، أو ٤٧٤ ه) أن يكون الذي كالمعرفة فعلًا مضارعًا؛ لتشابه المضارع بالاسم، وجعل منه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ

(٢٢٩) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧١).

(٢٣٠) سبق تخريجه في هامش رقم (١٨١).

(٢٣١) أخرجه مسلم في كتاب الطلاق، باب في الإيلاء واعتزال النساء وَتَخْيِيرِهِنَّ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾، صحيح مسلم: (٢/ ١١١١) برقم ١٤٧٩.

(٢٣٢) من الآية: ١٠ من سورة فاطر.

(٢٣٣) ينظر: الرضيّ الأستراباذيّ، شرح الرضيّ علىٰ الكافية: (٢/ ٤٦٠).

وَيُعِيدُ﴾(٢٣٤)، وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ، وتَبِع أبو البقاء (ت٦١٦ هـ) وابن الخبَّاز (ت٦٣٨ هـ) الجرجانيّ في جواز مجيء المضارع بعد ضمير الفصل؛ فأجاز أبو البقاء الفصل في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾(٢٣٥)، وقال ابن الخبَّاز: "لا فرق بين كون امتناع (أل) لعارض كـ(أفعل من) والمضاف كـ(مثلك) و(غلام زيد) أو لذاته كالفعل المضارع". وقد يستدل لقول الجرجانيّ بقوله تعالىٰ: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ﴾(٢٣٦)؛ حيث عطف (يهدي) علىٰ (الحق) الواقع مفعول (يرىٰ) الثاني(٢٣٧). ويتبيَّن لنا من كلام ابن هشام أنَّه يميل إلىٰ ترجيح ذلك المذهب الذي نسبه إلىٰ الجرجانيّ ومَنْ تبعه، وهو مذهب جدير بالقبول كما يستبين من كلام ابن الخبَّاز وابن هشام.

وفي أحاديث الكتب الستَّة وقع ضمير الفصل قبل الفعل المضارع في قول رسول اللهِ -ﷺ- عن الرَّجُلِ الذي يصلي فِي جَمَاعَةٍ: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ..."(٢٣٨)؛ حيث قال العينيّ في الضمير (هي) الواقع قبل الفعل المضارع (تَحْبِس): "هذا يُسمَّىٰ ضمير الفصل والعماد"(٢٣٩).

---

(٢٣٤) الآية: ١٣ من سورة البروج.

(٢٣٥) من الآية: ١٠ من سورة فاطر.

(٢٣٦) من الآية: ٦ من سورة سبأ.

(٢٣٧) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص٦٤٢- ٦٤٣.

(٢٣٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٠).

(٢٣٩) العينيّ، شرح سنن أبي داود: (٣/ ٤١).

المبحث الخامس: الضمير المتعيِّن كونه فصلًا أو المحتمِل كونه للفصل أو لغيره

خلاصة ما قاله ابن يعيش وابن مالك في هذه المسألة أنَّ الضمير المستوفي للشروط الستَّة المتقدِّمة يتعيَّن كونه فصلًا في موضعين:

الموضع الأول: إذا وقع بعد اسم ظاهر، وكان ما بعده منصوبًا، مثل: كان زيدٌ هو القائمَ، وظننتُ أخاك هو الناجحَ؛ وذلك لأنَّه لا يكون تأكيدًا لما قبله؛ لأنَّ المظهر لا يؤكَّد بالمضمر، ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعده؛ فيتعيَّن جعله فصلًا.

الموضع الثاني: إذا اقترنت به لام الابتداء، وكان ما بعده منصوبًا، مثل: إن كان زيد لهو العاقلَ، وإن كنَّا لنحن الصالحين؛ وذلك لأنَّه لا يكون تأكيدًا لما قبله؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل علىٰ التأكيد، ولا يكون مبتدأ لانتصاب ما بعده؛ فيتعيَّن كونه فصلًا.

وفي غير هذين الموضعين يحتمل الضمير أن يكون للفصل أو لغيره؛ فإذا وقع بعد ضمير مخبر عنه، وكان ما بعده منصوبًا، جاز جعله فصلًا أو توكيدًا لهذا الضمير، نحو: كنت أنت الفاضلَ، وعلمتك أنت الفاضلَ، وإذا كان ما بعده مرفوعًا، جاز جعله فصلًا أو مبتدأ، مثل: زيدٌ هو المنطلقُ، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٢٤٠).

فإذا احتمل الضمير أن يكون للفصل أو لغيره سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ، فُرِّق بين الفصل وغير الفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير لغير الفصل سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ(٢٤١).

---

(٢٤٠) من الآية: ٥ من سورة البقرة.

(٢٤١) ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١-٣٣٤)، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (١/ ١٦٩).

والضمير المُحتمِل كونه للفصل أو لغيره- أجاز أبو حيَّان والسيوطيّ إعرابه بدلًا إن رُفِع ما قبله وكان ما بعده مرفوعًا علىٰ أنَّه خبر لمبتدأ أو منصوبًا علىٰ أنَّه خبر لـ(كان) أو إحدىٰ أخواتها، نحو: زيدٌ هو القائمُ، ونحو: أنت أنت القائمُ، ونحو: كان زيدٌ هو الفاضلَ، ونحو: كنت أنت الفاضلَ(٢٤٢)، وهذا مخالف لما أجمع عليه نحاة البصرة والكوفة وأكثر النحاة غيرهم من أنَّ الضمير المنفصل المرفوع لا يبدل من الاسم الظاهر أو الضمير(٢٤٣)، وأبو حيَّان نفسه ذكر في أكثر من موضع ما يعضد هذا ويتعارض مع مذهبه السابق؛ فقال في موضع: "وفي النهاية: يجوز إبدال (إيَّا) من المضمر، نحو: رأيتني إيَّاي، ومن المظهر، نحو: رأيت زيدًا إيَّاه"(٢٤٤)، وفي قوله هذا قصر إبدال الضمير علىٰ الضمير (إيَّا) المنصوب، وضمير الفصل لا يكون إلَّا ضميرًا منفصلًا مرفوعًا. وفي موضع آخر أوضح أنَّ الضمير (نحن) في قوله تعالىٰ: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾(٢٤٥) احتمل أن يكون فصلًا وأن يكون توكيدًا للضمير (نا المتكلمين) الواقع في محل رفع اسم (كان)(٢٤٦). إذن الضمير

---

(٢٤٢) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٨)، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٨).

(٢٤٣) ينظر: أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب: (٢/ ٥٥٧)، وابن عصفور الإشبيلي، المُقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب: ص٣٢٤، وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (٣/ ٣٣٢-٣٣٣)، وخالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: (٢/ ١٩٧-١٩٨)، دراسة وتحقيق: د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

(٢٤٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٤/ ١٩٦٣).

(٢٤٥) الآية: ١١٣ من سورة الأعراف.

(٢٤٦) ينظر: أبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (٥/ ١٣٢).

(نحن) في الآية السابقة لم يجز أبو حيَّان إعرابه بدلًا، مع أنَّه قد وقع بعد مرفوع وكان ما بعده خبر (كان) المنصوب.

وأجاز السيوطيّ أيضًا إعرابه توكيدًا في نحو: كان زيد هو القائم، ونحو: إنَّ زيدًا هو القائم[٢٤٧]، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الظاهر لا يؤكَّد بالضمير[٢٤٨].

ما جاء في أحاديث الكتب السِّتَّة:

أولًا: تعيُّن كون الضمير فصلًا: وأمثلة ذلك هي:

١- قول عمر لحَفْصَة: "وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْضَأَ مِنْكِ، وَأَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ. يُرِيدُ: عَائِشَةَ". فروىٰ هذا القول البخاري مِنْ طريق عُقَيْلٍ بن خالد[٢٤٩]، ورواه مسلم مِنْ طريق معمر بن راشد بقوله: "وَلَا يَغُرَّنَّكِ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكِ هِيَ أَوْسَمَ وَأَحَبَّ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- مِنْكِ. يُرِيدُ: عَائِشَةَ"[٢٥٠].

٢- قول عَائِشَة: "فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْفَرِيضَةَ..."[٢٥١].

٣- قول أَبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ -رضي الله عنه-: "فَكَانَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ- هُوَ المُخَيَّرَ"[٢٥٢].

---

[٢٤٧] ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٨).

[٢٤٨] ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣٣-٣٣٤)، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٨-٩٥٩).

[٢٤٩] سبق تخريجه في هامش رقم (١٨١).

[٢٥٠] سبق تخريجه في هامش رقم (٢٣١).

[٢٥١] سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٦).

[٢٥٢] سبق تخريجه في هامش رقم (٥٩).

وفي الأحاديث السابقة تعيَّن كون كل من الضمير (هي) و(هو) فصلًا؛ لأنَّ هذين الضميرين وقع كل منهما بعد اسم ظاهر، وكان ما بعده منصوبًا.

ثانيًا: احتمال كون الضمير للفصل أو لغيره:

في هذه الاحتمالية -كما ذكرنا آنفًا- إذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير لغير الفصل سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ. ومن ثَمَّ فهذه الاحتمالية تشمل:

١- احتمال كون الضمير فصلًا أو مبتدأ:

في هذه الاحتمالية فُرِّق بين الفصل والمبتدأ بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع. وأمثلة ذلك هي:

أ- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٢٥٣] هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ"[٢٥٤]، وقوله: "أُمُّ الْقُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ"[٢٥٥]. فالضمير (هي) في الموضعين السابقين يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ (السَّبْع الْمَثَانِي) و(أُمّ الْقُرْآن) من أسماء سورة الفاتحة.

ب- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "أَلَا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللهِ -عَزَّ وَجَلَّ- هُوَ حَبْلُ اللهِ..."[٢٥٦]. فالضمير (هو) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ حبل الله أحد أسماء كِتاب اللهِ.

---

(٢٥٣) الآية: ٢ من سورة الفاتحة.

(٢٥٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٢).

(٢٥٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٣).

(٢٥٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٢١٠).

ج- قول رسول اللهِ -ﷺ- لعُمَر بن الخَطَّابِ متحدثًا عن الدجَّال: "إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"(٢٥٧). وفي هذا الحديث أجاز الطِّيبيّ أن يُقدر: "إن يكن هو الدجَّال"(٢٥٨). وعلىٰ هذا التقدير يكون الضمير (هو) فصلًا وليس مبتدأ؛ لاختصاص الضمير المستتر في الفعل (يكن) باسم العلم (الدجَّال).

د- قول أَنَس: "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا الْتَقَمَ أُذُنَ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَيُنَحِّي رَأْسَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يُنَحِّي رَأْسَهُ، وَمَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَخَذَ بِيَدِهِ فَتَرَكَ يَدَهُ، حَتَّىٰ يَكُونَ الرَّجُلُ هُوَ الَّذِي يَدَعُ يَدَهُ"(٢٥٩). فالضمير (هو) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ الرجل مختصٌّ باسم الموصول (الذي) وصلته في مقام الكلام.

هـ- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ"(٢٦٠)، وقوله: "إِنَّ اللهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ"(٢٦١)، وقوله حاكيًا حديث جبريل وميكائيل الذي فيه يقُول أحدهما لصاحبه: "... فَاللهُ هُوَ الْمَلِكُ..."(٢٦٢). فالضمير (هو) في الأحاديث السابقة يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ (السَّلَام) و(الحَكَم) و(المَلِك) من أسماء الله الحسنىٰ التي يختصُّ الله بها؛ فلا يماثله فيها أحد(٢٦٣).

---

(٢٥٧) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٧).

(٢٥٨) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (١١/ ٣٤٧٢).

(٢٥٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٢١٥).

(٢٦٠) سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٢).

(٢٦١) سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٣).

(٢٦٢) سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٥).

(٢٦٣) ينظر: ابن تيمية، منهاج السُّنَّة النَّبويَّة: (٢/ ٥٢٣)، تحقيق: د.محمَّد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ= ١٩٨٦م.

و- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "... فَإِنَّ اللهَ هُوَ الدَّهْرُ"(٢٦٤)، أي: فَإِنَّ اللهَ هُوَ خالقُ الدَّهْر. فالضمير (هو) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ الله مختصٌّ بخلق الدهر.

ز- قول رسول اللهِ -ﷺ- عندما نَظَرَ إِلَىٰ القَمَرِ: "يَا عَائِشَةُ اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا، فَإِنَّ هَذَا هُوَ الغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ"(٢٦٥). فالضمير (هو) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ ما يعود عليه اسم الإشارة (هذا) مختصٌّ بالغاسِق.

ح- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "الْأَكْثَرُونَ هُمُ الْأَقَلُّونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا". البخاري روىٰ هذا القول مِنْ طريق حَفْص بن غياث (ت١٩٤ هـ) عن الأعمش (ت١٤٨ هـ)(٢٦٦)، ورواه مِنْ طريق أبي شهاب (ت١٧٢ هـ) عن الأعمش بقوله: "إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقَلُّونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا"(٢٦٧)، ورواه هو ومسلم مِنْ طريق جرير بن يزيد(٢٦٨) عن عبد العزيز بن رُفيع (ت١٣٠ هـ) بقولهما: "إِنَّ الْمُكْثِرِينَ هُمُ الْمُقِلُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللهُ خَيْرًا، فَنَفَحَ فِيهِ يَمِينَهُ وَشِمَالَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا"(٢٦٩)، أمَّا ابن ماجه (ت٢٧٣ هـ) فرواه مِنْ طريق

---

(٢٦٤) سبق تخريجه في هامش رقم (١٦٤).

(٢٦٥) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧٢).

(٢٦٦) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب: مَنْ أجابَ بِلَبَّيْك وسَعْدَيْك، صحيح البخاري: (٥/ ٢٣١٢) برقم ٥٩١٣.

(٢٦٧) أخرجه البخاري في كتاب الاستِقْراض وأداء الدُّيون والْحَجْر والتَّفْلِيس، باب: أداء الديون، السابق: (٢/ ٨٤١) برقم ٢٢٥٨.

(٢٦٨) كانت وفاته بين (١٣١ هـ) إلىٰ (١٤٠ هـ).

(٢٦٩) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب: المُكْثِرون هُم المُقِلُّون، صحيح البخاري: (٥/ ٢٣٦٦) برقم ٦٠٧٨، ومسلم في كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصَّدَقَة، صحيح مسلم: (٢/ ٦٨٨) برقم ٩٤.

عِكْرِمَة بن عَمَّار (ت١٥٩ ه) عن أبي زُمَيْل سِماك بن الوليد(٢٧٠) بقوله: "الْأَكْثَرُونَ هُمُ الْأَسْفَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ، هَكَذَا، وَهَكَذَا..."(٢٧١). فالضمير (هم) في الحديث السابق ورواياته المختلفة يكون مبتدأ وليس فصلًا؛ لأنَّ ما قبله ليس مختصًّا بما بعده؛ إذ تمَّ الاستثناء ممَّا قبله بأداة الاستثناء (إلَّا).

ط- قول رسول الله -ﷺ-: "المُخْتَلِعَاتُ هُنَّ المُنَافِقَاتُ"(٢٧٢). فالضمير (هنَّ) يكون مبتدأ وليس فصلًا؛ لأنَّ المُخْتَلِعات أحد أشكال النفاق؛ فلا تختصُّ بالمُنافِقات.

ي- قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ هُوَ الْخَمْرُ"(٢٧٣). فالضمير (هو) في الحديث يكون مبتدأ وليس فصلًا؛ إذ قال ابن حجر (ت٨٥٢ ه) في شرحه لهذا الحديث: "ظاهره الحصر، لكنَّ المراد المبالغة، وهو بالنسبة إلىٰ ما كان حينئذٍ بالمدينة موجودًا"(٢٧٤).

ك- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَىٰ؛ فَاليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَىٰ هِيَ السَّائِلَةُ"(٢٧٥). فالضمير (هي) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ اليد العليا مختصَّة بالإنفاق والإعْطاء، واليد السفلىٰ مختصَّة بالسؤال والأَخْذ.

---

(٢٧٠) كانت وفاته بين (١١١ ه) إلىٰ (١٢٠ ه).

(٢٧١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزُّهْد، باب في المُكْثِرين، سنن ابن ماجه: (٢/ ١٣٨٤) برقم ٤١٣٠.

(٢٧٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٢١٧).

(٢٧٣) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٩).

(٢٧٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري: (١٠/ ٣٦)، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، مصر، المكتبة السلفية، ط: الأولىٰ، ١٣٨٠هـ - ١٣٩٠هـ.

(٢٧٥) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧٤).

ل- قول رسول الله -ﷺ-: "إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ". هذا لفظ ابن ماجه(٢٧٦)، وعند أبي داود (ت٢٧٥ هـ) والترمذي (ت٢٧٩ هـ) بدون (إنَّ)(٢٧٧). وفي هذا الحديث يكون الضمير (هو) فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ المعنىٰ كما قال الطِّيبيّ: أنْ تُحْمَل العبادة علىٰ المعنىٰ اللغوي، أي: الدعاء هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلىٰ الله والاستكانة له، وما شُرِعت العبادات إلا للخضوع للباري، وإظهار الافتقار إليه(٢٧٨). ومعنىٰ هذا الحديث عند مظهر الدين الزيدانيّ (ت٧٢٧ هـ) والمُلَّا عليّ القاريّ (ت١٠١٤ هـ): أنَّ الدعاء معظم العبادة، أو أفضل العبادة(٢٧٩). وعلىٰ هذا المعنىٰ يكون الضمير (هو) مبتدأ وليس فصلًا.

م- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللهِ"(٢٨٠). فالضمير (هي) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ المعنىٰ: "لم يقاتل لغرض من الأغراض إلَّا لإظهار الدين"(٢٨١)؛ أي أنَّ كلمة (الله) مختصَّة بالعلو دون سائر الكلام(٢٨٢).

---

(٢٧٦) سبق تخريجه في هامش رقم (١٠٣).

(٢٧٧) أخرجه أبو داود في تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، سنن أبي داود: (٢/ ٧٦) برقم ١٤٧٩، والترمذي في أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، سنن الترمذي: (٥/ ٨٠) برقم ٢٩٦٩.

(٢٧٨) ينظر: الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (٥/ ١٧٠٨).

(٢٧٩) ينظر: مظهر الدين الزيدانيّ، المفاتيح في شرح المصابيح: (٣/ ١٢٣)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصَّة من المحقِّقين بإشراف: نور الدين طالب، الكويت، دار النوادر، ط: الأولىٰ، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م، والمُلَّا عليّ القاريّ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٤/ ١٥٢٧).

(٢٨٠) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٤).

(٢٨١) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (٨/ ٢٦٤١)، والمُلَّا عليّ القاريّ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: (٦/ ٢٤٧١).

(٢٨٢) ينظر: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: (٢/ ١٤٧).

ن- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "فَإِنَّ فَسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ"(٢٨٣). فالضمير (هي) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ فساد ذات البين مختصٌّ بأنَّه المهلك المستأصل للدين كحالق الشعر.

س- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ الحَسَنَ وَالحُسَيْنَ هُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا"(٢٨٤). فالضمير (هما) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لاختصاص ما قبله بما بعده.

ع- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ"(٢٨٥). فالضمير (أَنْتُنَّ) مبتدأ وليس فصلًا؛ لأنَّ عائد الضمير المتصل في (إِنَّكُنَّ) -وهو عائشة(٢٨٦)- ليس مختصًّا بصواحب يوسف. وأوضح ابن عبد البر (ت٤٦٣ هـ) مُراد الرسول -ﷺ- في الحديث السابق قائلًا: "أراد النساء وأنَّهنَّ يسعيْنَ أبدًا إلىٰ صرف الحقِّ واتِّباع الهوىٰ، وأنَّهنَّ لم يزلْنَ فتنة يدعون إلىٰ الباطل ويصدُّون عن الحقِّ في الأغلب"(٢٨٧). وعلىٰ هذا المراد يكون الضمير (أَنْتُنَّ) فصلًا وليس مبتدأ؛ لاختصاص ما قبله بما بعده.

ف- قول أُبَيّ بن كعب في لَيْلَةِ الْقَدْرِ: "وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، وَأَكْثَرُ عِلْمِي هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ -ﷺ- بِقِيَامِهَا هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ"(٢٨٨). فالضمير (هي)

---

(٢٨٣) سبق تخريجه في هامش رقم (١٨٠).

(٢٨٤) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧٥).

(٢٨٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٧).

(٢٨٦) ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري: (٢/ ١٥٣).

(٢٨٧) ابن عبد البر، الاستذكار: (٢/ ٣٥٥)، تحقيق: سالم محمَّد عطا، ومحمَّد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

(٢٨٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٤).

يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ غرض المتكلم في هذا الحديث هو إفادة اختصاص ليلة القدر بليلة سبع وعشرين.

ص- قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَيْهِ [أي إلىٰ موسىٰ]: أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ"(٢٨٩)، وقوله: "فِي كُلِّ سَائِمَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَرَعٌ، تَغْذُوهُ غَنَمُكَ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ وَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ خَيْرٌ"(٢٩٠)، أي: خَيْرٌ من أنْ تذبحه يلصق لَحْمُهُ بِوَبَرِه. فالضمير (هو) في الحديثين السابقين يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لاختصاص ما قبله بما بعده في مقام الكلام.

ق- قول رسول الله -ﷺ- مُتحدِّثًا عن الرَّجُلِ الذي يصلي فِي جَمَاعَةٍ: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ..."(٢٩١). فالضمير (هي) يكون فصلًا وليس مبتدأ؛ لأنَّ الرجل الذي يصلي في جماعة إذا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هي المختصَّة بحبسه.

٢- احتمال كون الضمير فصلًا أو توكيدًا:

في هذه الاحتمالية فُرِّق بين الفصل والتوكيد بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع. ومثال ذلك قول عوف بن مالك بعد سماعه دعاء الرسول -ﷺ- علىٰ ميِّت: "فَتَمَنَّيْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتَ؛ لِدُعَاءِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- عَلَىٰ ذَلِكَ الْمَيِّتِ"(٢٩٢). فالضمير (أنا) يكون فصلًا وليس توكيدًا؛ لأنَّ عوف بن مالك تمنَّىٰ أن يكون هو المختصَّ بكونه الميِّت.

---

(٢٨٩) سبق تخريجه في هامش رقم (١٨٥).

(٢٩٠) سبق تخريجه في هامش رقم (١٧١).

(٢٩١) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٠).

(٢٩٢) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٦).

٣- احتمال كون الضمير فصلًا أو مبتدأ أو توكيدًا:

في هذه الاحتمالية فُرِّق بين الفصل وغيره سواء أكان مبتدأ أم توكيدًا بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع. وأمثلة ذلك هي:

أ- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَىٰ قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ..."(٢٩٣). فالضمير (أنا) يكون فصلًا وليس مبتدأ أو توكيدًا؛ لأنَّ عائد ضمير ياء المتكلم في (إِنِّي) مختصٌّ بالنذير العريان في مقام الكلام.

ب- قول رسول اللهِ -ﷺ-: "تَسَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي؛ فَإِنِّي أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ"(٢٩٤). فالضمير (أنا) يكون فصلًا وليس مبتدأ أو توكيدًا؛ لأنَّ أبا القاسم كنية اختصَّ بها الرسول ﷺ.

ج- قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "إِذَا جَاءَ خَادِمُ أَحَدِكُمْ بِطَعَامِهِ، فَلْيُقْعِدْهُ مَعَهُ، أَوْ لِيُنَاوِلْهُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ"(٢٩٥). فالضمير (هو) يكون فصلًا وليس مبتدأ أو توكيدًا؛ لأنَّ عائد ضمير هاء الغائب في (فَإِنَّهُ) يكون مختصًّا بالذِي وَلِيَ حَرَّهُ وَدُخَانَهُ في مقام الكلام.

(٢٩٣) سبق تخريجه في هامش رقم (١٣٤).

(٢٩٤) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٤).

(٢٩٥) سبق تخريجه في هامش رقم (١٤٨).

المبحث السادس: أحكام ضمير الفصل

أولًا: تقدَّم من أحكام ضمير الفصل أنَّه لا يقع إلَّا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر.

ثانيًا: من أحكامه أيضًا أنَّه إذا وقعت (إلَّا) قبله، مثل: ما كان زيد إلَّا هو الكريم، وجب عند البصريِّين إعرابه مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر لـ(كان)، ولا يجوز عندهم أن يكون فصلًا، وجوَّز ذلك الكسائيّ(٢٩٦).

ثالثًا: ومن أحكامه أنَّه إذا وقعت (لا) النافية قبله، مثل: كان زيد لا هو العالم ولا هو الصالح، وجب عند الفرَّاء إعرابه مبتدأ، ولا يجوز عنده إعرابه فصلًا، وأجاز ذلك البصريُّون، لأنَّ (لا) لا تكون فارقة بين النعت والمنعوت(٢٩٧).

رابعًا: ومنها أنه إذا وقع بعده مشتق رافع للسببي، فإن طابق الاسم الذي قبله، نحو: ظننتُ زيدًا هو الناجح أخوه، وجب عند البصريِّين إعرابه مبتدأ، ولا يجوز عندهم أن يكون فصلًا، وجوَّز ذلك الكسائيّ. وفصل الفرَّاء بين أن يكون الوصف خلفًا من موصوف فيوافق الكسائيّ أو غير خلف فيوافق البصريِّين.

وإن لم يطابق الضمير الاسم الذي قبله، نحو: كان زيد هي الناجحة أخته، فالبصريُّون يمنعون هذا التركيب أصلًا؛ لتقدم الضمير علىٰ الظاهر، وجوَّزه الكسائيّ علىٰ الفصل(٢٩٨).

---

(٢٩٦) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٤)، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٩).

(٢٩٧) ينظر: المصدران السابقان.

(٢٩٨) ينظر: السيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٩).

خامسًا: ومنَّها أنَّه إذا عُطف بالواو، فإن كُرِّر الضمير واختلف الخبران، مثل: كان زيد هو القائم وهو الأمير، تعيَّن رفع كلمة (الأمير)، وأجاز هشام نصبها.

فإن اتفقا، نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر، فالرفع في (المقبل) و(المدبر)، وأجاز النصب الفرَّاء وهشام. وإن لم يُكرر الضمير جاز في المعطوف والمعطوف عليه الوجهان الرفع والنصب. والعطف بـ(لا) و(لكن) كالواو فيما ذُكر(٢٩٩).

سادسًا: ومن أحكامه أنَّه يجوز جعله مبتدأ ورفع ما بعده علىٰ الخبرية، وذلك مقيس عند بعض العرب، قال سيبويه: "وقد جعل ناسٌ كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه... فمن ذلك أنَّه بلغنا أنَّ رؤبة كان يقول: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك. وحدَّثنا عيسىٰ أنَّ ناسًا كثيرًا يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(٣٠٠). وقال الشاعر، قيس بن ذريح [ت٦١ هـ]:

تُبَكّـي علـىٰ لُبنـىٰ وأنـتَ تركتَهـا ... وكنـتَ عليهـا بـالمَلا أنـتَ أقـدرُ(٣٠١)

---

(٢٩٩) كذا قال أبو حيان الأندلسي وتبعه السيوطيّ. ولعلَّ المراد باتفاق الخبرين أن يكونا علىٰ هيئة واحدة في الاشتقاق أو الجمود، كما يظهر من تمثيل الشيخين. ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٢/ ٩٥٥-٩٥٦)، والسيوطيّ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٣٠٠) الآية: ٧٦ من سورة الزخرف. وهذه قراءة عبد الله وأبي زيد النحويَّين. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص١٣٦، وأبو حيَّان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير: (٩/ ٣٨٨).

(٣٠١) البيت من بحر الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه ص٧٦، اعتنىٰ به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

اللغة: الملا: اسم موضع، والملا الفضاء المتسع من الأرض.

المعنىٰ: يصف تتبُّع نفسه للبنىٰ بعد أن طلَّقها، فيعنِّف نفسه علىٰ ما كان، فيقول: لقد كنتَ أقدر عليها وأنتَ مقيم معها بالملا قبل تطليقها.

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل"(٣٠٢).

وقد أفاد الأخفش أنَّ هذه اللغة لغة بني تميم يرفعون الفصل علىٰ الابتداء وما بعده خبر مطلقًا، ويقرؤون: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقُّ﴾(٣٠٣) و﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾(٣٠٤)(٣٠٥).

وقد جوَّز ذلك ابن يعيش؛ فقال: "ويجوز رفعُ ما بعد هذه المضمرات سواء أكان قبلها معرفة، أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحوُ قولك: "ما ظننتُ أحدًا هو خيرٌ منك"، فـ(أحدًا) مفعول أوّل، وقولُك: "هو خيرٌ منك" مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ المفعول الثاني. وكذلك لو قلت: "ما ظننتُ زيدًا هو قائمٌ". كل ذلك جائزٌ. وكذلك تقول: "زيد هو القائمُ"، و"إنَّ زيدًا هو العالمُ"، و"ظننتُ محمَّدًا هو الشاخصُ"، و"كنتُ أنَا الراكبُ"، وهو استعمالُ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه"(٣٠٦).

وهذه اللغة ترجِّح المذهب القائل باسميَّة ضمير الفصل؛ لأنَّ الإسناد إلىٰ اللفظ دليل علىٰ اسميَّته.

وكما ذكرنا سابقًا، فإنَّ الضمير إذا احتمل أن يكون للفصل أو لغيره، فُرِّق بين الفصل وغير الفصل بالنظر في غرض المتكلم ومقام السامع، فإذا كان غرض المتكلم

---

(٣٠٢) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢/ ٣٩٣).

(٣٠٣) من الآية: ٣٢ من سورة الأنفال.

(٣٠٤) من الآية: ٢٠ من سورة المزَّمِّل.

(٣٠٥) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (١/ ٣٤٨).

(٣٠٦) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣٢).

إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير لغير الفصل(٣٠٧).

سابعًا: ومنها ما ورد في أحاديث الكتب الستَّة، وهو جواز حذف ما بعد ضمير الفصل إذا دلَّ عليه دليل. ومثال ذلك قول رسول اللهِ -ﷺ- لعُمَر بن الخَطَّابِ متحدثًا عن الدجَّال: "إِنْ يَكُنْ هُوَ لاَ تُسَلَّطُ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"(٣٠٨). وفي هذا الحديث أجاز الطِّيبيّ أن يُقدر: "إن يكن هو الدجَّال"(٣٠٩). وعلىٰ هذا التقدير يكون الضمير (هو) فصلًا كما أوضحنا من قبل.

(٣٠٧) ينظر: موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصَّل للزمخشري: (٢/ ٣٣١).

(٣٠٨) سبق تخريجه في هامش رقم (١٥٧).

(٣٠٩) الطِّيبيّ، شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح: (١١/ ٣٤٧٢).

الخاتمة

ويمكن أن نخلص من خلال دراسة ضمير الفصل بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة إلىٰ نتائج نستخلص منها ماهِيَّة ضمير الفصل وشروطه وأهميته في أداء المعنىٰ في الجملة العربية، وفيما يلي أهم هذه النتائج:

١- ضمير الفصل سمَّاه البصريُّون فصلًا؛ للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع به عن توهم الخبر تابعًا. وذكر التابع هنا أولىٰ من ذكر النعت -كما رأىٰ ابن مالك- لأنَّ ضمير الفصل قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به. فمن النوع الأول في أحاديث الكتب الستَّة ضمير ياء المتكلم في قول رسول اللهِ -ﷺ- علىٰ لسان الرجل الذي رأىٰ جيش العدو بعينه وأراد إنذار قومه: "وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ...". ومن النوع الثاني في أحاديث الكتب الستَّة كلمة (الخمر) في قول النَّبِيِّ -ﷺ-: "الزَّبِيبُ وَالتَّمْرُ هُوَ الْخَمْرُ".

٢- ضمير الفصل سمَّاه الكوفيُّون عمادًا؛ للاعتماد عليه في تقرير المراد، وبيان أنَّ الثاني ليس تابعًا للأول، وهذا توجيه ابن مالك وقد اختاره أبو حيَّان وابن هشام والعينيّ والسيوطيّ.

٣- مصطلح ضمير الفصل أنسب وأشهر من مصطلح العماد وغيره من المصطلحات الأخرىٰ؛ إذ يُعطي المعنىٰ الدقيق للكلمة، بالإضافة إلىٰ أنَّ الفصل أخص من العماد.

٤- القول الراجح هو بقاء ضمير الفصل علىٰ اسميَّته؛ لأنَّ هذا الضمير يدلُّ مثل أسماء الاستفهام والشرط علىٰ معنىٰ في نفسه وعلىٰ معنىٰ في غيره، ويجوز عند النحاة وشرَّاح الحديث إعرابه مبتدأ في بعض المواضع، ومن علامات الاسم الإسناد إليه.

٥- ضمير الفصل لا محل له من الإعراب. وهذا هو مذهب جمهور البصريِّين الذي رجَّحه المحقِّقون وعضّده خلو هذا الضمير من الإعراب في قراءات جمهور القرَّاء السبعة وأحاديث الكتب الستَّة ومعظم اللهجات العربية.

٦- لضمير الفصل ثلاث وظائف ذكرها النحاة والبلاغيُّون وشرَّاح الحديث، هي: التمييز بين الخبر والتابع، والتوكيد، والاختصاص.

٧- جواز وقوع ضمير الفصل بعد الضمير خلافًا للرضي؛ لجواز وقوع ضمير الفصل قبل ما لا ينعت به.

٨- خطأ النقل عن بعض علماء النحو واللغة في بعض المسائل المتعلِّقة بضمير الفصل، ومن هؤلاء:

أ- سيبويه: نقل الزجَّاج عنه أنَّه لم يذكر وقوع الفصل في الابتداء، والحق أنَّه ذكره في كتابه (الكتاب). هذا وقد بيَّنَّا سهو ابن مالك في قوله: "وقد حكىٰ سيبويه أنَّ أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين النكرتين...".

ب- الفرَّاء: بعض النحاة نسبوا إليه القول بأنَّ ضمير الفصل له محل من الإعراب، ومنهم ابن مالك، والمرادي، وابن هشام، وقد ذكر في كتابه (معاني القرآن) ما يحتمل القول بحرفية ضمير الفصل.

ج- الأخفش: بعض النحاة نسبوا إليه القول بوقوع الفصل بين الحال وصاحبها، ومنهم ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيَّان، وابن هشام، والسيوطيّ، وقد بيَّن في كتابه (معاني القرآن) أنَّ هذا لا يكون، وبهذا يكون قد وافق رأي الجمهور.

٩- المذهب الصحيح الذي عليه جمهور النحاة هو أن يكون ما قبل ضمير الفصل معرفة، أو ما يقاربها من النكرات؛ لأنَّه المؤيد بالسماع عن العرب، وبما ورد في القرآن الكريم وأحاديث الكتب الستَّة.

١٠- المعرفة الواقعة قبل ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستَّة- خمسة أنواع: إمَّا الضمير وإمَّا العلم وإمَّا اسم الإشارة وإمَّا المعرَّف بـ(أل) وإمَّا المُضاف إلىٰ معرفة.

١١- ضمير الفصل الواقع بعد الضمير يجب فيه: أن يقع قبل ما لا يُنعت به، وأن يقع أيضًا قبل ما لا يصلح أن يكون بدلًا مطابقًا في حالة وقوعه بعد ضمير عائد علىٰ الله ﷻ.

١٢- المتقارب مع المعرفة الذي ورد في الأحاديث قبل ضمير الفصل- نوعان: أحدهما: الجملة المحكيَّة، والآخر: النكرة الموصوفة.

١٣- المعرفة الواقعة بعد ضمير الفصل لا تقتصر علىٰ المعرَّف بـ(أل) خلافًا لما ذهب إليه الفرَّاء والرضيّ اللذان علَّلا مذهبهما هذا معتمدَين علىٰ العلامة الإعرابية للكلمة دون المعنىٰ السياقي، رغم أنَّ الإعراب يكون مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالمعنىٰ السياقي.

١٤- المعرفة الواقعة بعد ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستَّة- أربعة أنواع: إمَّا العلم وإمَّا الاسم الموصول وإمَّا المعرَّف بـ(أل) وإمَّا المُضاف إلىٰ معرفة.

١٥- ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة السابق لِمَا يُشير إليه- لا يقع أيٌّ منهما بعد ضمير الفصل؛ لأنَّ كلًا منهما لا يقع تابعًا بعد هذا الضمير؛ ومن ثمَّ لا يلتبس الخبر بالتابع.

١٦- المشابه للمعرفة الذي ورد في الأحاديث بعد ضمير الفصل- نوعان: أحدهما: النكرة المُخَصَّصة بالإضافة، والآخر: صيغة التفضيل (أَفْعَلُ مِن كذا).

١٧- اختيار العينيّ لمذهب المازنيّ والجرجانيّ وأبي البقاء وابن الخبَّاز في جواز مجيء المضارع بعد ضمير الفصل؛ إذ جعل الضمير (هي) للفصل في قول رسول اللهِ -ﷺ- عن الرَّجُلِ الذي يصلي فِي جَمَاعَةٍ: "فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ...".

١٨- مواضع ضمير الفصل في أحاديث الكتب الستَّة- بلغ عددها ثمانية وثلاثين موضعًا، منها أربعة مواضع تعيَّن فيها كون الضمير فصلًا، ومنها ثلاثون موضعًا احتمل فيها كون الضمير فصلًا أو مبتدأ، ومنها موضع واحد احتمل فيه كون الضمير فصلًا أو توكيدًا، ومنها ثلاثة مواضع احتمل فيها كون الضمير فصلًا أو مبتدأ أو توكيدًا. وعند احتمال كون الضمير للفصل أو لغيره إذا كان غرض المتكلم إفادة اختصاص ما قبل الضمير بما بعده فالضمير للفصل، وإذا لم يكن غرضه ذلك فالضمير لغير الفصل سواء أكان توكيدًا أم مبتدأ.

١٩- لضمير الفصل حكم وارد في أحاديث الكتب الستَّة، وهو جواز حذف ما بعد ضمير الفصل إذا دلَّ عليه دليل.

المصادر والمراجع

أولًا: الكتب المطبوعة:

❖ **الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ):**

– معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

❖ **الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):**

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

❖ **البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ):**

– صحيح البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دمشق، دار ابن كثير، ط: الخامسة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

❖ **بهاء الدين السبكي، أبو حامد أحمد بن علي (ت٧٧٣هـ):**

– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصريَّة، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

❖ **الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ):**

– سنن الترمذي، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

❖ **أ.د. تمام حسان (ت١٤٣٢هـ):**

– الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو –فقه اللغة – البلاغة، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

❖ **ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ):**

– منهاج السُّنَّة النَّبويَّة، تحقيق: د.محمَّد رشاد سالم، الرياض، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ= ١٩٨٦م.

❖ **ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):**

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

❖ **أ.د. جوتهلف برجشتراسر (ت١٣٥٢هـ):**

– التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصحَّحه وعلَّق عليه: أ.د. رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

❖**ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ):**

– فتح الباري بشرح البخاري، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، مصر، المكتبة السلفية، ط: الأولىٰ، ١٣٨٠هـ – ١٣٩٠هـ.

❖ **أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ):**

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

– البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

❖ **خالد الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ):**

– التصريح بمضمون التوضيح، دراسة وتحقيق: د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

❖ **ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ):**

– مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع، عني بنشره: ج.برجشتراسر، مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

❖ **أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ):**

– سنن أبي داود، تحقيق: د. محمَّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.

❖ **الدماميني، محمد بن أبي بكر (ت٨٢٨هـ):**

– تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمَّد بن عبد الرحمن المفدىٰ، د.ن، ط: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

❖ **الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ):**

– شرح الرضيّ علىٰ الكافية، تصحيح وتعليق: أ.د. يوسف حسن عمر، بنغازي، دار الكتب الوطنية، ط: الثانية، ١٩٩٦م.

❖ **الزجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١ هـ):**

– معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط: الأولىٰ، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

❖ **الزجَّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ):**

– الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط: الخامسة، ١٤٠٦ هـ= ١٩٨٦م.

❖ **زكريَّا الأنصاري، أبو يحيى زكريَّا بن محمد (ت٩٢٦هـ):**

– منحة الباري بشرح صحيح البخاري، اعتنىٰ بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

❖ **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ):**

– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنىٰ به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

– المفصَّل في صنعة الإعراب، قدَّم له وبوّبه: د. علي بو ملحم، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط: الأولىٰ، ١٩٩٣م.

❖ **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ):**

– كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

❖ **السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ):**

– شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ٢٠٠٨م.

❖ **السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ):**

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

❖ **طاهر الجزائري، طاهر بن صالح (ت١٣٣٨هـ):**

– توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

❖ **الطِّيبيّ، شرف الدين الحسين بن محمد (ت٧٤٣هـ):**

– شرح الطِّيبيّ علىٰ مشكاة المصابيح، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، الرياض، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز، ط: الأولىٰ، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

❖ **أبو العباس ثعلب، أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ):**

- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٨م.

❖ أ.د.عبَّاس حسن (ت١٣٩٨هـ):

- النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط: الثالثة، د.ت.

❖ ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت٤٦٣ هـ):

- الاستذكار، تحقيق: سالم محمَّد عطا، ومحمَّد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

❖ عبد القادر الأسطواني، عبد القادر بن عبد الله بن حسن (ت١٣١٤هـ):

- أصل الزراري شرح صحيح البخاري، اعتنىٰ به: دار الكمال المتحدة، مخطوط نشره: عطاءات العلم- موسوعة صحيح البخاري، النشرة: الأولىٰ، د.ت.

❖ ابن عثيمين، محمد بن صالح (ت١٤٢١هـ):

- فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمَّد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، القاهرة، المكتبة الإسلامية، ط: الأولىٰ، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

❖ ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن (ت٦٦٩هـ):

- المُقرِّب ومعه مُثُل المُقرِّب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

❖ ابن عقيل، بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ):

- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد، تحقيق: د.محمَّد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط: الأولىٰ، ١٤٠٠- ١٤٠٥ هـ.

❖ ابن علان، محمد علي بن محمد (ت١٠٥٧هـ):

- دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتنىٰ بها: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الرابعة، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

❖ **المُلَّا عليّ القاريّ، أبو الحسن عليّ بن سلطان محمَّد (ت١٠١٤هـ):**

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، بيروت، دار الفكر، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

❖ **العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ):**

- شرح سنن أبي داود، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

❖ **الفرَّاء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ):**

- معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمَّد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: الأولىٰ، د.ت.

❖ **القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت٢٠٧هـ):**

- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، مصر، المطبعة الكبرىٰ الأميرية، ط: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

❖ **ابن القواس، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت٦٩٦هـ):**

- شرح ألفية ابن مُعطي، تحقيق ودراسة: د.علي موسىٰ الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ط: الأولىٰ، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

❖ **قيس لُبنى، قيس بن ذريح (ت٦١ هـ):**

- ديوان قيس بن ذريح، اعتنىٰ به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، بيروت، دار المعرفة، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.

❖ **ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ):**

– بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمَّد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط: الأولىٰ، ١٤٢٥هـ.

❖ **الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف (ت٧٨٦ هـ):**

– الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثانية، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

❖ **ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت٢٧٣هـ):**

– سنن ابن ماجه، حقَّق نصوصه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلَّق عليه: محمَّد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

❖ **المالقي، أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ):**

– رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤ هـ.

❖ **ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ):**

– شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له: د.عبد المنعم أحمد هريدي، مكَّة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط: الأولىٰ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

– شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمَّد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط: الأولىٰ، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

❖ **المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ):**

– المقتضب، تحقيق: أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

❖ **مجمع اللغة العربية بالقاهرة:**

– في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي صدرت في الدورات من الثانية والأربعين إلىٰ السابعة والأربعين)، أخرجها وضبطها: مصطفىٰ حجازي، وضاحي عبد الباقي، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط: الأولىٰ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

❖ **محمَّد الأمين بن عبد الله الهرري (ت١٤٤١هـ):**

– شرح صحيح مسلم (المسمىٰ: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمَّد علي مهدي، المملكة العربية السعودية، دار المنهاج، ط: الأولىٰ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

❖ **محمَّد بن علي الأثيوبيّ (ت١٤٤٢ هـ):**

– البحر المحيط الثجَّاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، الرياض، دار ابن الجوزي، ط: الأولىٰ، ١٤٢٦هـ – ١٤٣٦هـ.

❖ **أ.د. محمَّد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤ هـ):**

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث، د.ت.

❖ **د.محمَّد عبد الله جبر:**

– الضمائر في اللّغة العربيّة، مصر، دار المعارف، ط: الأولىٰ، ١٩٨٣م.

❖ **المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ):**

– الجنىٰ الداني في حروف المعاني، تحقيق: أ.د. فخر الدين قباوة، وأ.د. محمَّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميَّة، ط: الأولىٰ، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

❖ **الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجَّاج (ت٢٦١هـ):**

– صحيح مسلم، تحقيق: محمَّد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

❖ **مظهر الدين الزيدانيّ، الحسين بن محمود (ت٧٢٧ هـ):**

– المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصَّة من المحقِّقين بإشراف: نور الدين طالب، الكويت، دار النوادر، ط: الأولىٰ، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

❖ **النحَّاس، أبو جعفر النحَّاس أحمد بن محمد (ت٣٣٨ هـ):**

– إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

❖ **النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ (ت٣٠٣هـ):**

– المجتبىٰ من السنن (السنن الصغرىٰ للنسائي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

❖ **ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ):**

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

❖ **ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ):**

– شرح المفصَّل للزمخشري، قدَّم له: د. إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولىٰ، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

❖ **أسامة كمال محمَّد البادي:**

– أساليب التوكيد في صحيح مسلم: دراسة نحويَّة وصفيَّة تحليليَّة، مخطوط ماجستير بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

❖ **سالم محمَّد خليفة:**

– ضمير الفصل في الحديث النبوي الشريف: دراسة نحويَّة إحصائيَّة في موطأ الإمام مالك بن أنس ﷺ، مخطوط ماجستير بكلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلاميَّة بالسودان، ٢٠٠٨م.

❖ **الشاذلي الهيشري:**

– الضمير بنيته ودوره في الجملة، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب، رسالة دكتوراة، ط: الأولىٰ، ١٩٩٨م.

❖ **عصام الدين سر الختم أحمد:**

– أساليب التوكيد في صحيح مسلم: دراسة نحويَّة تطبيقيَّة تحليليَّة، مخطوط ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلاميَّة بالسودان، ٢٠٠٤م.

ثالثًا: الدوريات:

❖ **د. محمَّد عبد القادر هنادي:**

– الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العينيّ في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جامعة أم درمان الإسلاميَّة بالسودان، مجلة كلية اللغة العربية، ع٨، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.